جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤١٦)

امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية

اعداد

دكتور / حسين محمد صالح

ديسمبر ١٩٨٥

اعادة طبع

ابريل ١٩٨٧

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

		صفحة
مقدمـــة :		
الفصل الاول :	مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعيـة	٤
١٠١ ـ	مرحلة الانتـــاج	٤
٢٠١ ـ	مرحلة التجميع والتعبئـة	٧
٣٠١ ـ	مرحلة النقـــل	٨
٤٠١ ـ	مرحلة التخزيـــن	٨
٥٠١ ـ	مرحلة التسويـــج	٨
الفصل الثانى :	تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٨٢ / ١٩٨٣	١٠
١٠٢ ـ	تنمية الصادرات الزراعية التقليدية	١٠
٢٠٢ ـ	تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية	١٢
الفصل الثالث:	بعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتهـــا	٢٠
الفصل الرابع :	أهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية	٢٣
١٠٤ ـ	التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة	٢٣
٢٠٤ ـ	فتح اسواق تصديرية جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية	٢٤
٣٠٤ ـ	خفض الفاقد الزراعـــى	٢٨
٤٠٤ ـ	خفض التكاليف التسويقية	٣٠
٥٠٤ ـ	تشجيع التصنيع الزراعى	٣٢
موجز باللغة العربية		٣٥
الجداول الاحصائية		٤١
المراجـــــع		٥٦
موجز باللغة الانجليزية		

بيـان الجـداول

جـدول (١) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ ـ ٨٢/١٩٨٣ بالمليون جنيـه

جـدول (٢) تطور كمية الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ .

جـدول (٣) مقارنة متحصلات لصادرات من السلع الزراعية الرئيسية عام ٨٢/١٩٨٣ بالمحقق عـام ٨١/١٩٨٢ .

جـدول (٤) الاهداف التصديرية للسلع الزراعية الرئيسية للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ (بالمليون جنيـه)

جدول (٥) تطور كمية وقيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٦) تطور كمية وقيمة صادرات الزهور من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٧) تطور كمية وقيمة صادرات النباتات الطبية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٨) تطور كمية وقيمة صادرات الخضروات الطازجة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٩) تطور كمية وقيمة صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (١٠) نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى اجمالى صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

جدول (١١) تطور اسعار القطن الامريكى متوسط التيلة (منفيس) فى بورصة لفربول (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

جدول (١٢) تطور اسعار القطن المصرى طويل التيلة (جيزة ٧٠) فوب اسكندرية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

جدول (١٣) النموذج السعرى للبرتقال المصرى فى الاسواق المختلفة .

جدول (١٤) النموذج السعرى للبطاطس المصرية المصدرة للسوق البريطانى

جدول (١٥) نسبة الكمية المصدرة من بعض المحاصيل التصديرية الى الكمية المنتجة فى مصر خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ .

جدول (١٦) السعات السوقية العالمية لاهم الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٨٠ .

جدول (١٧) متوسط انتاج الفدان فى مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة باعلى رقـم قياس انتاجى امكن تحقيقه عالميا وعدد مرات مضاعفة انتاجية الفدان من هذه المحاصيل .

جدول (١٨) تطور اسعار تصدير الخضر والفاكهة فوب عن طريق ميناء القاهرة الجوى لاسواق الدول العربية خلال الفترة ٢٤ ـ ٣١/٣/١٩٨٣ .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :

تعتبر قضية تنمية الصادرات المصرية أحدى الركائز الاساسية للخطه الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ حيث تستهدف هذه الخطة زيادة الانتاج بما يسمح بالحد من الاستيراد وزيادة الصادرات بحيث يسبق معدل الزيادة فى التصدير معدل الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بينما يتخلف معدل الاستيراد عنه بنسبة ملموسة وذلك من أجل تحقيق كل من التوازن الداخلى والتوازن الخارجى للاقتصاد المصرى (١).

ومن الجدير بالذكر ان قطاع التصدير يمكنه ان يقدم الكثير لدعم وتطوير هيكل الاقتصاد القومى ، اذا اتيحت له الانطلاقه المناسبة والمماثلة لما يجرى العمل به فى الدول المنافسة هذا ولقد حظى نشاط التصدير فى مصر بالاولوية من خلال توفير وتيسير التمويل التصديرى وضمان الصادرات بالاضافة الى تقديم الحوافز المناسبة لنشاط التصدير ، والقضاء على بعض المعوقات التى تقف فى طريق تنمية الصادرات (٢).

تعتبر تنمية الصادرات الزراعية احد العناصر الرئيسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الاجنبى اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتعويض اى انخفاض محتمل فى صادرات مصر من البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات السياحة حيث انها تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، كذلك يساعد على تنويع الهيكل السلعى للصادرات بتشجيع تصدير سلع غير تقليدية بالاضافة الى جلب التكنولوجيا الحديثة فى اساليب الانتاج والتسويق من خلال التواجد فى الاسواق العالمية .

---

(١) وزارة التخطيط — الاطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ الجزء الاول — المكونات الرئيسية — ديسمبر ١٩٨٢ ص ٥٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر بيان الحكومة الذى قدمه رئيس الوزراء الى مجلس الشعب نوفمبر ١٩٨٢ .

وبدراسة تطور الصادرات الكلية فى جمهورية مصر العربية يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية من حوالى ٢٠٪ فى بداية الستينات الى حوالى ٥ر١٥٪ فى بداية الثمانينات كذلك يلاحظ ان كمية الصادرات الزراعية المصرية تأخذ اتجاها عاما تنازليا فى السنوات الاخيرة ولقد زاد الامر سوءا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ٩ر٤٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وبنسبة انخفاض ١١٪[(١)] وامر هذا شأنه يستدعى متابعة وتقييم الصادرات الزراعية حتى يمكن الوقوف على نقاط القوه وتعزيزها ونقاط الضعف او معوقات الصادرات وتذليلها ، فى ضوء تجارب الماضى يمكن اقتراح توصيات لتنمية الصادرات الزراعية .

وتتناول هذه الدراسة امكانات تنمية الصادرات الزراعية فى المدى القصير فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والتسوقية والاستهلاكية والتى تفترض الدراسة ثباتها وبذلك يمكن التحرك على المحاور التالية لتنمية الصادرات الزراعية :

١ـ مراعاة المبادئ الاساسية لتنمية الصادرات الزراعية .

٢ـ تنمية الصادرات التقليدية مثل القطن والارز والبصل والثوم .. الخ ..

٣ـ تنمية حصيلة الصادرات الزراعية غير التقليدية كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور

٤ـ دراسة امكانية التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الأراضى الجديدة .

٥ـ المحافظة على الاسواق وفتح اسواق جديدة .

٦ـ دراسة امكانية خفض نسبة الفاقد الزراعى

٧ـ دراسة امكانيه خفض التكاليف التسويقية عامة ونولون الشحن خاصة .

٨ـ دراسة امكانية التوسع فى برامج التصنيع الزراعى

٩ـ تذليل المعوقات التى تعترض تنمية الصادرات الزراعية وتقديم الحلول المناسبة .

---

(١) وزارة التخطيط : التقرير المبدئى عن الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية اغسطس ١٩٨٣ .

ولقد استخدمت هذه الدراسة بصفة اساسية البيانات المنشورة فى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ووزارة التخطيط ومركز تنمية الصادرات بالاضافة الى دراسات معهد التخطيط القومى ولقد واجهت الباحث مشكلة عدم توفر البيانات بالتفاصيل المرجوة بالاضافة الى تناقض بعض البيانات من المصادر المختلفة ، الامر الذى حد من امكانيه الوصول الى التحليل أكثر تفضيلا للمشاكل المطروحه .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على البحث الذى قدمته الى السيد الدكتور وزير التخطيط فى يناير ١٩٨٤ بعنوان " امكانات تنمية الصادرات الزراعية فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية " وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على هذه المشكلة تمهيدا لتناول كل جزء منها بالتفصيل فى بحث مركز التخطيط الزراعى عن سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية . ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تنمية الصادرات الزراعية فى المدى الطويل بفرض تغير المحددات السالف ذكرها .

الفصل الاول

مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعية

من المعلوم أن برامج تنمية الصادرات لا تعنى فقط بترويج الصادرات بل أصبحت تشمل الانتاج والاعداد والتعبئة والنقل والتخزين والتكوين السعرى والتسويق ، وهذا مايلخصه خبراء التصدير بـ "P" 4 أو عناصر التسويق .

مرحلة الانتاج P_1 = Production

مرحلة التعبئة والتغليف P_2 = Packing

مرحلة التكوين السعرى P_3 = Pricing

مرحلة الترويج (التسويق) P_4 = Promotion

وفيمايلى توضيح لاهم المبادئ الواجب أخذها فى الاعتبار لتنمية الصادرات الزراعية المصرية (١) .

١٠١ — مرحلة الانتاج :

حيث يجب تغيير السياسة التصدير المصرية من تصدير فائض الاستهلاك الى سياسة الانتاج للتصدير ، بمعنى تخصيص مساحات معينة لزراعة محاصيل لاتتأثر كمياتها بالاستهلاك المحلى ، وهذا يستلزم توفير الاستثمارات اللازمة لعملية الانتاج ، ولضمان الالتزام بالمواصفات العالمية ، وقد يتطلب الامر تعديل انماط الانتاج الحالية بهدف تحسين نوعية الانتاج ليطابق اذواق ومتطلبات الاسواق الخارجية ، ولنجاح اتباع مثل هذه السياسة التصديرية يجب قبل التوسع فى سياسة الانتاج التصديرى لأى سلعة زراعية التعرف على السمات السوقية للأسواق العالمية لهذه السلعة والدول المنافسة فى كل سوق وكذلك التعرف على رغبات واذواق المستهلكين بهذه الاسواق سواء من حيث المظهر الخارجى أو التركيب الداخلى لهذه السلعة حتى يمكن اختيار الاصناف التى تتوافر

---

(١) مركز تنمية الصادرات — ندوة تنمية الصادرات المصرية ونشر الوعى التصديرى — القاهرة ٢٥ — ٢٧ اكتوبر ١٩٨٢ .

بهـا هذه المواصفات (أو استيراد التقاوى المناسبه) مع ضرورة ضمان قابليه هذه الاصناف للتداول ومقاومتها النسبية للتلف .

ومما يجب التنبيه اليه أن عملية البحث عن اسواق خارجية يجب أن يتم قبل ظهور الانتاج مع ضرورة استمرار دراسة السوق للوقوف على التغيرات التى قد تحدث فى اذواق ورغبات المستهلكين فى الخارج أو الكميات المطلوبة حتى تكون هذه الدراسات القاعدة الاساسية لرسم سياسة الانتاج للتصدير . فبالنسبة للصادرات الزراعية المصرية التقليدية والتى لها أسواق خارجية ثابتة ولها سمعة عالمية وميزة نسبية تكاد تكون مطلقة كما هو الحال فى القطن المصرى طويل التيلة الممتاز انخفضت الكمية المصدره منه فى بداية الثمانيات الى أقل من نصف الكمية المصدره فى نهاية الستينات ، على الرغم من توفر الاسواق والاتفاقيات وكذلك الحال انخفضت الكميات المصدره من الارز والبصل والثوم . وقد يرجع ذلك اساسا الى السياسات الاستهلاكية والسياسات السعرية الزراعية التى يجب أن تأخذ فى الاعتبار مايأتى :

- أن التكاليف الانتاجية هى المحاصيل الزراعية التصديرية تتجه نحو الارتفاع بسبب الارتفاع الواضح فى أجور العمال اللازمين لاداء العمليات الزراعية والتى تعتبر من العوامل المحددة الرئيسية للانتاجية الزراعية (١) .
- أن التكاليف التى تبنى عليها الاسعار المزرعيه أقل كثيرا من تكاليف الانتاج الفعلية وبخاصة بند أجور العمال وبند الايجار لذا فأن الاسعار المزرعية وخاصة للمحاصيل التقليدية غير مجزية .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الصادرات الزراعية المصرية أصبحت تعانى الان من ارتفاع تكاليف انتاجها وتسويقها ، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع تلافيا للخسائر والاتجاه بها الى السوق المحلى الذى يستطيع استيعاب مثل هذه السلع ذو التكلفة الانتاجية العالية

---

(١) د . سعد طه علام ، حسين محمد صالح - دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ .

مما يؤدى فى النهاية الى فقدان اسواق هذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عمليه التصدير

— لذلك يجب أن تظل الاسعار المزرعية للمحاصيل التصديرية متمشية بقدر الامكان مع الاسعار العالمية لهذه الحاصلات حتى يتسنى توجيه انماط الانتاج الزراعى الى اربحية أسعار السوق العالمى وزيادة الانتاج للتصدير عند ارتفاع اسعار التصدير ، وتقليل الانتاج للتصدير عند انخفاض هذه الاسعار .

— فى نفس الوقت يجب تخفيض أثر التقلبات العنيفة فى الاسعار العالمية لهذه الصادرات على اسعارها المزرعية بما يحافظ على الاستقرار النسبى فى دخول المنتجين ويجعل من السهل تهيئة الانتاج الى هيكل الطلب (١) .

— ويشترط أن تكون تكاليف الانتاج لاى سلعة تصديرية فى مستوى الاسعار العالمية والمنافسة بعد تغطية نفقات المراحل التسويقية المختلفة . وكلما انخفضت تكاليف الانتاج والتسويق كلما زاد العائد التصديرى . وعموما فأنه قد يتطلب الامر فى بعض الاحيان دعم الصادرات لبعض السلع حتى تحقق مزايا نسبية مكتسبة وحتى تثبت وجودها فى السوق الخارجى ويتعود عليها المستهلك الاجنبى .

---

(١) دكتور سعد نصار ، دكتور محمد كمال سليمان : السياسات السعرية المزرعية لاهم المحاصيل الحقلية التصديرية فى مصر ، مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية ٢٨ فبراير — ٣ مارس ١٩٨٠ القاهرة .

٢٠١ : مرحلة التجميع والتعبئة :

نظرا لما تتميز به المنتجات الزراعية التصديرية من سرعة قابليتها للتلف وحساسيتها لعملية النقل عن المنتجات الصناعية التصديرية وكذلك نظرا لتفتت وتبعثر الحيازات الزراعية أو الوحدات الانتاجية في مصر لذلك فأن الامر يتطلب اعداد مراكز لتجميع المنتجات التصديرية من الوحدات الانتاجية قبيل ظهور المحصول حتى تكون مستعدة لاستقبال الكميات الواردة من الوحدات الانتاجية المختلفة ويجب ان تكون هذه المراكز التجميعية في موقع متوسط من الوحدات الانتاجية بسهل النقد منها واليها كما يجب أن تكون مجهزة بكافة الوسائل التي تعمل على سلامة حفظ المحصول التصديري وعدم تعرضه لاشعة الشمس المباشرة .

وتشير الدراسات الى اهمية التعبئة والتغليف باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في تقليل الفاقد في ترشيد الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الجزء المتاح للتصدير ، حيث يقدر الفاقد من الانتاج الزراعي بسبب سوء أو حتى عدم تعبئة بحوالي ٤٠٪ ، ويرتفع نسبة الفاقد في محاصيل الخضر والفاكهة وتنخفض في المحاصيل الاخرى .

ونظرا لدخول هذه السلع التصديرية في مجال المنافسة بالاسواق الدولية لذلك فأن الامر يقتضي ضرورة عرض هذه السلع في صورة لاتقل عن مثيلاتها من الدول المنافسة ، ويقع على عاتق الهيئة العامة للرقابة على الصادرات مسئولية حماية سمعة تجارتنا الخارجية وخاصة الحاصلات الزراعية ومنتجاتها وذلك وفقا لمواصفات محددة بلجان عليه وطبقا لمواصفات السوق الاوربية المشتركة وصادر بها قرار من وزارة الاقتصاد يتضمن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في كل سلعة مصدرة للخارج كحد أدنى للمواصفات وطبقا للقانون رقم ١١٨ لسنه ١٩٧٥ بشأن التصدير والاستيراد .

لقد أظهرت نتائج الدراسات التسويقية في اسواق العالم ان السلع غير المعبأة تعبئة سليمة تنال أسعار منخفضة بقدر كبير لايتناسب مع فروق تكلفة التعبئة ، علاوة على أن التعبئة السليمة تعمل على ضمان وصولها بحالة جيدة وسليمة وميسرة الى المستهلك الخارجي ، وقد من اسواق خارجية فقدت

نتيجة إعمال عملية التعبئة والتغليف والتى تختلف حسب طبيعة السلعة والظروف الجوية ووسيلة النقل . فى المدى القصير يسمح للمصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة للمحافظة على مستوى عبوات السلع التصديرية مع استخدام اسلوب الدروباك او تقديم التسهيلات الجمركية اللازمة كالاكتفاء بخطاب ضمان بدلا من دفع تأمين .

٣٠١ - مرحلة النقل :

تتضمن عملية التصدير نقل المحاصيل من اماكن انتاجها الى اماكن توزيعها ويتضمن هذا المجال كلا من النقل الداخلى والنقل الخارجى ، وتعتبر تكاليف النقل الداخلى والخارجى أحد المحددات الرئيسية لتشجيع الصادرات الزراعية حيث تتطلب تجهيزات خاصة أثناء عمليات النقل المختلفة . ومن الملاحظ (كما سيرد ذكره) الارتفاع المستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالى انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه

٤٠١ - مرحلة التخزين :

يعتبر اعداد وسائل التخزين اللازمة لحماية وحفظ المنتجات الزراعية التصديرية أحد الوسائل الهامة لنجاح السياسة التصديرية وخاصة للمحاصيل سريعة التلف كالخضر والفاكهه والزهور . لذلك يجب توفير المخازن المناسبة سواء فى مناطق الانتاج او فى الموانى عند الشحن . وحيث أن الانتاج الزراعى يتسم بالموسمية ومع استمرار الطلب عليه تزيد اهمية التخزين لحفظ الانتاج من وقت الحصاد الى وقت الاستهلاك ، أو لحين توفر الفراغات اللازمة بوسائل الشحن أو لحين ارتفاع الطلب على هذه المنتجات فى الاسواق الخارجية .

٥٠١ - مرحلة الترويج :

لنجاح العملية التصديرية يجب القيام بدراسات متعمقة للاسواق الخارجية لكل منتج تصديرى ولكل دولة واتاحة هذه البيانات للمصدرين سواء فى القطاع العام أو الخاص .

وقد يكون من المناسب اقامة اسابيع ترويجية واسابيع عروض ودعاية للمنتجات المصرية فى الاسواق المختلفة ، كما يجب الاهتمام بالدعاية للمنتجات التصديرية بصورة دورية ومتطورة فى الاسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة الخاصة والمرئية منها .

بالاضافة الى تطوير العلامة التجارية وتسجيلها فى سجلات الادارة الفنية لدول السوق كل هذه العوامل تساعد على تعريف المستهلك بالمنتج ومزاياه وذلك يؤدى الى تنمية الصادرات الزراعية .

الفصل الثانـــى

تطور الصادرات الزراعية المصريـــــة

خـــلال الفترة (١٩٦٠ ـ ٨٢/٨٣)

بدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية فى ج ٠م٠ع خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ يتضـــح أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث زادت من ١٤٣ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى حوالى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ كما يوضحه الجدول رقم (١) ، وتتسم حصيلة الصادرات الزراعيه بالتقلب شانها فى ذلك شأن الانتاج الزراعى وبلغت الصادرات اقصاها عام ٨٢/٨١ بحوالى ٤٥٤ر٩ مليون جنية ، وترجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات الى العوامل الاتيـــة :ـ

أ ـ زيادة الاسعار العالمية لهذه المحاصيل على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة (انظر جـــــدول رقـم ٢) ٠

ب ـ خفض سعر صرف الجنيه المصرى وخاصة عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٩ ٠

ويلاحظ اتجاه متوسطات معدلات الزيادة السنوية لقيمة الصادرات الزراعية تدريجيا نحو الانخفـاض حيث بلغت تلك المعدلات اقصاها فى الستينات يليها السبعينات وبقدر متوسط معدل الزيادة السنوى خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣/٨٢ بحوالى ٦ر٢ ٪ ويرجع ذلك لعوامل كثيرة على رأسها :

١ـ اعتماد السياسة التصديرية للحاصلات الزراعية على فائض الاستهلاك المحلى ٠

٢ـ تزايد معدلات الاستهلاك عامة والسلع الزراعية خاصة ٠

٣ـ معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى أقل من معدل الزيادة فى الاستهـــلاك ٠

٤ـ عدم كفاءة السياسات السعرية الزراعية احدث خلل فى هيكل الانتاج الزراعى واهمال الزراع فى زيادة الانتاجية للفدان ٠

٥ـ عدم كفاءة السياسات التسويقية الداخليـــة ٠

٦ـ تخلف برامج التصنيع الزراعـــــى

٧ـ زيادة الفاقد الزراعى فى المراحل المختلفة من الانتاج حتى التصدير ٠

٨ـ عدم كفاءة السياسات التسويقية الخارجية من حيث :

- عدم القدرة على فتح اسواق جديدة للمحاصيل الزراعية غير التقليدية .
- عدم القدرة على المحافظة على الاسواق التقليدية وعدم الوفاء بتنفيذ حصص الاتفاقيات بالنسبة للصادرات التقليدية .

٩ـ المعوقات والمشاكل المختلفة لتنمية الصادرات الزراعية .

هذا ولقد زاد الامر تعقيدا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية المصرية من ٤٥٤ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وبنسبة انخفاض ١١٪ حيث انخفضت صادرات السلع الزراعية (باستثناء المواليح التي زادت صادراتها بحوالى ٢٩ر٢٪) بنسب متفاوتة بلغت اقصاها ـ ٧٠٪ في الارز وادناها ـ ٨ر٤٪ في صادرات القطن .. (انظر جدول رقم (٣) .

وبدراسة خطة الصادرات الزراعية يتضح أنه لايتوفر سوى بعض الاهداف الاجمالية للصادرات الزراعية خلال الخطة الخمسية (٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ كما هو مبين بالجدول رقم (٤) وبناء على ذلك يمكن القول ان سياسة الصادرات الزراعية للخطة الخمسية ايضا يعتمد على سياسة فائض الاستهلاك .

ويمكن تقسيم الصادرات الزراعية الى صادرات زراعية تقليدية وهي الصادرات التي لها أسواق عالمية مستقره كالقطن والارز والبصل والثوم ، وصادرات زراعية غير تقليدية لم تطرق الاسواق العالمية الا حديثا وبكميات متذبذبة من عام لاخر أو ليس لها سمعة عالمية في تصديرها ويراد فتح اسواق جديدة لهـا .

١٠٢ : تنمية الصادرات الزراعية التقليدية :

بدراسة تطور الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية التقليدية وهي تشمل القطن والارز والبصل والثوم كما هو مبين بالجدول رقم (٢) يتضح انها تتناقص وذلك بسبب زيادة الاحتياجات المحلية بمعدل أكبر من معدل زيادة الانتاج من هذه المحاصيل من ناحية والى عدم فاعلية السياسات التسويقية من ناحية أخرى .

فبالنسبة لصادرات القطن وجد أنها تأخذ اتجاها عاما متناقصا من حوالى ٣٫٧ مليون قنطار عام ١٩٧٥ الى حوالى ٣٫٣ مليون قنطار عام ١٩٨٠ ، ولعل مايخفف من اثر هذا النقص فى صادرات القطن الخام نجد تزايد صادراتنا من غزل القطن من ٣٢ ألف طن عام ١٩٧٥ الى ٤٦ ألف طن عام ١٩٨٠ ، كذلك زادت صادراتنا من المنسوجات القطنية من ٩ آلاف طن الى ١٢ ألف طن خلال نفس سنتى المقارنة وايا كانت هذه الزيادة فالملاحظ انها تقل بكثير من النقص الذى حدث فى صادرات القطن ولايعوضه بأى حال من الاحوال (١) .

ويمكن تنمية صادرات القطن بالوسائل التالية :

١- خفض كمية الفاقد من محصول القطن والذى يقدر بحوالى ٣٠٪ فى المراحل المختلفة سواء الانتاج او التسويق حيث يلاحظ فى السنوات الاخيرة اهمال الزراع فى القيام بالجنيه الثانية بسبب عدم توفر العمالة وارتفاع اجورهم لدرجة ان عائد المزارع من الجنيه الثانية لايغطى حتى تكاليف الجنى .

٢- اعادة النظر فى السياسة السعرية الزراعية وخاصة محاصيل التسليم الاجبارى .

٣- ضرورة التركيز على تصدير القطن المصرى طويل التيلة حيث لمصر فيه ميزة تكاد تكون مطلقة . ولقد بلغ سعر تصدير الوحدة من القطن جيزة ٧٠ حوالى ١٥٢ ٪ من سعر الوحدة من القطن الامريكى منفيس متوسط التيلة فى سوق ليفربول كما هو موضح بالجدولين رقم (١١ ، ١٢) ، من الجدير بالذكر ان قيمة انتاج فدان قطن بالاسعار العالمية يمكن ان تغطى قيمة استيراد القمح الذى ينتج فى ٢ ر٥ فدان (٢).

---

(١) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧ - المجلد الثامن الاستيراتيجية العامة للتجارة والمال ص ٤٠ - القاهرة - أغسطس ١٩٨١ .

(٢) دكتوره دلال محمود مصطفى : استخدامات نظرية الميزه النسبيه فى الدول النامية بالتطبيق على القطن المصرى ومنتجاته - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد - برلين - ١٩٨٣ .

٤- بغرض ثبات التركيب المحصولى (الغير امثل حيث أن حوالى ٣٠٪ من المساحة المحصولية مخصصة لانتاج علف الحيوان) يمكن تنمية حصيلة صادرات القطن بالمحافظة على مستوى الصادرات بحيث تغطى على الاقل الاسواق العالمية التقليدية حتى لاتفقدها هذا ويمكن تغطية الاحتياجات المحلية باستيراد الاقطان الامريكية القصيرة التيلة والتى يقل سعرها عن سعر الاقطان المصرية المتوسطة التيلة بحوالى ٤٠٪ والتى يمكن استخدامه فى صناعة الغزل السميك .

- وبالنسبة لصادرات الارز يلاحظ انها زادت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ حتى بلغت ٢٢١ - ألف طن ثم أخذت فى الانكماش وبمعدل متزايد حتى بلغت ٨٩ ألف طن فقط عام ١٩٨٠ ولعل السبب فى هذه الظاهرة راجع الى اعتبارات داخلية أكثر من ان يكون انكماش فى الطلب الخارجى فالواقع ان هيكل اسعار هذا المحصول يعانى من اختلال يجعل الفارق بين الاسعار المحلية واسعار التصدير كبيرا لدرجة شجعت الاستهلاك المحلى لهذا المحصول وتهريبه الى الدول المجاورة وعزوف المنتج عن انتاج هذا المحصول وعدم بذل العناية الكافية لزراعته ، - الامر الذى انعكس على الكفاءة الانتاجية لزراعة الارز (١) .

- ويمكن تنمية صادرات الارز من خلال تصدير الارز المصرى المتميز عالى الجودة وباسعار اعلى وبالكميات التى تحافظ على الاسواق العالمية ، وتبشر نتائج ادخال الميكنة فى زراعة الارز بزيادة الانتاج من المساحة الحالية .

- وبصفة عامة فأنه يجب المحافظة على مستوى الصادرات للمحاصيل التقليدية بهدف المحافظة على اسواقها العالمية المضمونة خاصة وان لمصر فى تصديرها ميزة نسبية ويمكن زيادة الانتاج بوسائل متعددة منها : خفض نسبة الفاقد ، ميكنه العمليات الزراعية ، تحسين اساليب التعبئة والنقل والتخزين والاهم من ذلك اتباع سياسة سعرية وتسويقية مناسبة .

٢٠٢ : تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية:

تشمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على حوالى ٦٠ محصول يمكن تجميعها فى اربع مجاميع رئيسية هى الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور (أنظر الجداول من ٥ - ٩) .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : دكتور سعد علام ، حسين صالح : دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ - معهد التخطيط القومى .

وبتحليل البيانات الواردة فى جدول رقم (٥) عن تطور الصادرات الزراعية غير التقليدية خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ يتضح الآتـــى :

- بالرغم من تذبذب الكميات المصدرة من الحاصلات الزراعية غير التقليدية خلال الخمس سنوات الماضية الا أن حصيلة الصادرات فى زيادة مستمرة سنة بعد أخرى ويرجـع ذلك اساســـا الى ارتفاع الاسعار العالمية لهذه المحاصيل وبلغت حصيلة الصادرات اقصاها بحوالى ٤ر٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ ، أى مايقرب من $\frac{1}{4}$ اجمالى قيمة الصادرات الزراعيـــة .

ويبلغ متوسط الكميات المصدرة من الخضار خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ بحوالى ١٢٩ الف طن وفى الفاكهة ٢٣ الف طن ، هذا ومن الجدير بالذكر أن المتوسط الكميات المصـــدرة من الخضر والفاكهـــة تقل عن كمية الفاقـــد منها (١) .

لذلك يمكن زيادة حصيلة الصادرات الزراعية من المحاصيل غير التقليدية بتخصيص الفاقـد من ناحية او على الاقل المحافظة على مستوى الكميات المصدرة فى السنوات الاخيرة ان لم يمكـن زيادتها حيث ان السعات السوقية تستوعب اضعاف هذه الكمية سيتضح فيما بعد .

١٠٢٠٢ : تطور صادرات الزهـــور :

ويبين الجدول (رقم (٦) تطور صادرات الزهور خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ومنه يلاحـظ أن ـ الكميات المصدرة من المزهور خلال فترة الدراسة تأخذ اتجاها عاما تصاعديا على الرغم مـــن التقلبات السنوية والتى تعكس طبيعة الانتاج . حيث بلغت الكمية المصدرة ٢ر٦١٩ طن عام ١٩٨٢ بينما بلغت الكميات المصدرة اقصاها بحوالى ١ر٢ ٩٥ طن عام ١٩٨٠ وادناها بحوالى م١ر٢٣١ طـن عام ١٩٧٩ .

كذلك تاخذ قيمة صادرات الزهور اتجاها عاما تصاعديا خلال نفس الفترة حيث زادت قيمـــة الصادرات من الزهور من حوالى ٦١٠ الف جنيه عام ١٩٧٨ الى ٣٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٢ .

---

(١) انظر اثر خفض الفاقد الزراعى على تنمية الصـــادرات .

باستثناء عام ١٩٧٩ حيث بلغت قيمة صادرات الزهور ادناها بحوالى ٣ر٤٤٢ الف جنيه .

ويمكن تنمية صادرات الزهور اذا حافظنا على زيادة صادراتها بنفس المعدلات والتى سادت فى السنوات الاخيرة على الاقل وذلك يتطلب ازالة معوقات التصدير والتى سيرد ذكرها تفصيلا ونخص بالذكر ضريبة الارباح التجارية والتى تبلغ ٦٠٪ الامر الذى أدى الى انخفاض الكميات المصدرة من الزهور فى الموسم الاخير .

٢٠٢٠٢ : تطور صادرات النباتات الطبية :

بدراسة صادرات النباتات الطبية خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢ والمبينة فى جدول رقم (٧) يتضح ان الكميات المصدره من النباتات الطبية تأخذ اتجاها عاما متنازليا على الرغم من التقلبات المستمرة فى الكميات المصدرة ، حيث انخفضت الكمية من ١٨٥٦٨ طن عام ١٩٧٨ الى ١٣٣٠٠ طن عام ١٩٨٢ ، بينما بلغت الكمية ادناها بحوالى ١٠٧٧١ طن عام ١٩٨٠ . على العكس من الكميات المصدرة تأخذ قيمة الصادرات اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت القيمة من حوالى ٦ر٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ حوالى ٩ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢ . وهذا يعكس التزايد المستمر فى اسعار تصديرها .

ولقد وجد أن الكوزبرة اكبر الكميات المصدرة بنسبة ٣١٪ من الكميات المصدرة من النباتات الطبية عام ١٩٧٨ ، بينما بلغت حصيلة صادراتها ٢٠٪ من قيمة صادرات مجموعة النباتات الطبية فى نفس العام ولقد زاد نصيب الكمية المصدرة من الكوزبرة الى ٦ر٣٧٪ وبنسبة ٧ر٢٦٪ من الحصيلة النقدية عام ١٩٨٢ من ذلك نستنتج ان متوسط تصدير النباتات الطبية اعلى من سعر تصدير الكوزبرة وتأكيدا على ذلك نجد ان متوسط سعر تصدير الطن للنباتات الطبية زاد من ٣٦٩ جنية عام ١٩٧٨ الى ٦ر٧٤٣ عام ١٩٨٢ ، فى حين زاد سعر تصدير طن الكوزبرة من ٥ر٢٤٧ جنيه الى ٥ر٥٢٨ جنيه لنفس الفترة .

ويعتبر البابونج المنافس الاول للكوزبرة من حيث الحصيلة النقدية لصادرات النباتات الطبية وذلك لارتفاع اسعار تصديره . ولقد بلغت نسبة صادرات البابونج عام ١٩٧٨ حوالى ٥ر٣٪ من حيث الكمية بينما بلغت نسبة حصيلتها النقدية ٩ر ٩٪ فى عام ١٩٨٢ وزادت مساهمة الكمية المصدرة الى حوالى ٥ر١٣٪ وايضا زادت مساهمة الحصيلة النقدية الى ٨ر٣٠٪ .

ومن هذه البيانات يتضح ان سعر البابونج اعلى بكثير من متوسط اسعار النباتات الطبية حيث بلغ متوسط سعر تصدير طن البابونج عام ١٩٧٨ حوالى ١٠٣٦ جنيه زاد الى ١٦٨٩ جنيه عام ١٩٨٢ ٠ لذلك احتل البابونج المرتبه الاولى من حيث حصيلة الصادرات النقدية حيث بلغت حوالى ٣,٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ وتراجعت حصيلة الصادرات من الكوزبرة لاول مرة الى المرتبة الثانية ٠ من التحليل السابق يتضح ضرورة اعادة النظر فى التركيب السلعى لصادرات النباتات الطبية والتركيز على الاصناف التى عائدها اكبر مع تنمية الكميات المصدرة ٠

٣٠٢٠٢ : تطور صادرات الخضر الطازجة :

تصدر مصر اكثر من خمسة عشر صنفا من الخضر الطازجه مبينة فى جدول رقم (٨) والذى يتضح منه أن الكمية المصدرة من الخضر تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت الكميات المصدرة من حوالى ١١٩ ألف طن عام ١٩٧٨ حوالى ٨٣٩ الف طن عام ١٩٨٢ (ولم يشذ عن هذا سوى عام ١٩٨١ ٠ حيث انخفضت الكمية المصدرة نسبيا) فى نفس الوقت زادت القيمة التصديرية للخضر من ٩,٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ٤١,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ ٠ (باستثناء عام ١٩٨١ حيث انخفضت قيمة الصادرات نسبيا) ٠

ولقد تصدرت البطاطس قائمة صادرات الخضر من حيث الكمية المصدرة والقيمة حيث بلغت عام ١٩٧٨ حوالى ٩٧٨ الف طن قيمتها ٥,٧٨ مليون جنيه ٠ وزادت الكمية المصدرة عام ١٩٨٢ الى حوالى ١٥١,٥ الف طن قيمتها ٢٨,٧٦ مليون جنيه واحتلت الفاصوليا المركز الثانى من حيث الكمية والقيمة فى العامين الاخيرين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ٠ ثم جاءت الطماطم فى المركز الثالث بالنسبة للكميات المصدرة والحصيلة من النقد فيما عدا عام ١٩٨١ وبلغت الكمية المصدرة من البطاطس والفاصوليا الخضراء والطماطم والبطاطا عام ١٩٨٢ حوالى ١٧٦ ألف طن بنسبة ٩٦,٢٪ وكانت قيمتها حوالى ٣٨٥ مليون جنيه وبنسبة ٩٢,٨٪ من حصيلة صادرات الخضر لنفس العام ٠ نخلص مما سبق انه يمكن تنمية الصادرات الزراعية بتنويع صادراتنا من الخضر وزيادة الكميات المصدرة منها ٠

٤٠٢٠٢ : تطور صادرات الفاكهـــة :

على الرغم من التقلبات المستمرة فى الكميات المصدرة من الفاكهة لكنها تأخذ اتجاهـــا عاما هابطا ، حيث انخفضت من حوالى ١٥٧ ألف طن عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٢٤ ألف طن عـــام ١٩٨٢ ، وزاد الامر سوءا حيث هبطت الكميات المصدرة من الفاكهة الى حوالى ٩٥ ألف طن عـــام ١٩٧٩ ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى انخفاض الكمية المصدرة من البرتقال فى ذلك العام . وعلـــى العكس من ذلك اخذت حصيلة الصادرات من الفاكهة اتجاها عاما تصاعديا خلال فترة الدراســـة (باستثناء عام ١٩٧٩ حيث انخفضت قيمة الصادرات الى ١٩ر١ مليون جنيه بسبب انخفـــاض كمية البرتقال المصدرة اساسا) كما هو مبين بالجدول رقم (٩) حيث زادت من حوالى ٢٤ر٣ مليـــون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٣ر٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢ . وهذا يعنى ان الزيادة فى قيمـــة الصادرات راجعة اساسا الى ارتفاع الاسعـــار العالمية لتلك الصادرات .

ولقد احتل البرتقال المرتبة الاولى من حيث كمية صادرات الفاكهة ثم تـلاه بعـــد ذلـــك البطيخ ويوضح الجدول التالى كمية وقيمة نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى جملة صـــــادرات الفواكـه خلال الخمس سنوات الاخيـــرة .

جدول رقم (١٠)

نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى اجمالى صادرات الفواكه الكلية

الكمية : بالطن

القيمة : بالمليون جنيه

السنة	الكمية المصدرة	نسبتها الى اجمالى الصادرات	القيمة	نسبتها الى اجمالى الحصيلة
	طن	%	مليون جنيه	%
١٩٧٨	١٥٥٣٥٣	٩٩,١	٢٣,٨٦٣	٩٨,١
١٩٧٩	٨٥٠٥٢	٨٩,٣	١٧,٤٢٠	٩٠,٨
١٩٨٠	١١٧٠٨٥	٩٧,٥	٢٩,٨١٨	٩٥,٧
١٩٨١	١٢٤٦٣٤	٩٢,٩	٣٥,٨٤٣	٩٣,٨
١٩٨٢	١٠٨٤٠٥	٩٤,٨	٣٩,٥٦٠	٩٢,٦

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية ـ بيانات غير منشورة .

نخلص مما سبق انه يمكن تنمية حصيلة الصادرات الزراعية من المحاصيل غير التقليدية بالوسائل التالية :

١ـ ضرورة ايقاف التدهور والانخفاض فى الكميات المصدرة على الاقل والمحافظة على مستوى الكميات المصدرة منذ خمس سنوات .

٢ـ اعادة النظر فى التوزيع السلعى للصادرات بين المجموعات الاربعة الرئيسية وهى الخضر ـ والفاكهة والنباتات الطبية والزهور وفى داخل المجموعة الواحدة حيث تبين زيادة الكميات

المصدرة من بعض المحاصيل رغم انخفاض اسعارها فى نفس الوقت انخفاض الكميات المصدرة من بعض المحاصيل رغم ارتفاع اسعارها التصديرية .

٣- ان حوالى اربعة محاصيل فقط هى البرتقال والبطاطس والفصوليا الخضراء والجلاديولس من بين ٦٠ محصول تعطى اكثر من ٨٠٪ من حصيلة الصادرات الزراعية غير التقليدية : فمثلا يمكن التوسع فى تصدير البسلة والبامية والفلفل والبطاطا والجزر و البنجر والكوسة . الخرشوف والكرنب والخيار والقرنبيط ، والفول الاخضر بالاضافة الى البطاطس والفصوليا الخضراء والطماطم التى نصدر منها حاليا قدرا لابأس به .

- أما بالنسبة لمجموعة الزهور فيمكن زيادة الكميات المصدرة من الورد البلدى القرنفل وعصفور الجنة والفيروز بالاضافة الى الجلاديولس .

- وهناك مجال رحب لزيادة صادراتنا من محاصيل الفاكهة وخاصة الجوافة والمانجو والفراولة والجريب فروت والليمون والبلح والرمان والمشمش بالاضافة طبعا الى البرتقال والبطيخ .

- كذلك الحال بالنسبة لمجموعة النباتات الطبية يمكن تنمية تصدير الريحان والشمر والبردقوش و- والكراوية وورق النعناع والينسون بالاضافة الى الكوزبرة والبابونج .

٤- دراسة امكانية رفع حظر تصدير بعض المنتجات (١) والسماح بتصدير حصص معينة مثل :

- عيدان قصب السكر والتى يزيد طلب دول الخليج عليها وبأسعار مجزية بلغت ٤٠٠ دولار للطن وتجنيب هذه الحصيلة لاستيراد سكر وبدائله ، ومن الجدير بالذكر أن انتاج القصب الغير مخصص لانتاج السكر يبلغ ٢ مليون طن فى مساحات خارج الزمام المخصص لتوريد القصب لمصانع السكر .

- فاذا علمنا ان كل ١٠ طن قصب السكر يعطى طن سكر .

- وأن سعر استيراد طن السكر لايتجاوز ٣٠٠ دولار للطن .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : مذكرة بشأن محظورات التصدير والحصص التصديرية وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى .

— يمكن بتصدير ١٠ طن عيدان قصب نحصل على ٤٠٠٠ دولار نستورد بها مايزيد عن ١٣ طن سكر .

— كذلك السماح بتصدير العسل الاسود فى حدود حصة سنويه لزيادة الطلب عليه فى الاسواق العربية حيث يساعد ذلك على تنويع هيكل الصادرات المصرية ، ويمكن تجنيب الحصيلة لحساب قطاع التموين

— يجب استغلال الميزة النسبية لمنتجات الالبان المصرية فى الاسواق العربية وخاصة الجبن الدمياطى لما يتمتع به من طعم وجودة حيث بلغ سعر طن الجبن الدمياطى ٦٠٠٠ دولار فى حين سعر استيراد الاصناف البديلة يبلغ ١٤٠٠ دولار للطن ، فى هذا المجال يمكن الاستفادة من نظام الدروباك (أو السماح المؤقت) فى استيراد اللبن بغرض تصنيعه وتصديره .

— يمكن تشجيع تصدير كميات محددة ومنتظمة من الاسماك الممتازة مثل الجمبرى والبورى والاسماك الرخوة والقشريات والقواقع البحرية والبطارخ .

— كما يمكن زيادة الكمية المخصصة لتصدير الماعز والاغنام البرقى للاسواق العربية والتى تحقق حصيلة تصديرية مجزية مع ضرورة الاعلان عن حجم الصادرات المسموح بها فى بداية الموسم (وتقترح وزارة الاقتصاد ان تبلغ حصة الصادرات حوالى ١٨٠ الف رأس من الغنم وحوالى ١٥٠ الف رأس من الماعز حيث انها تتمتع بميزة تفضيلية فى الاسواق العربية وتسمح بتصديرها بسعر يزيد عن ضعف الاسعار العالمية ويمكن تخصيص حصيلة الى قطاع التموين لاستيراد لحوم باسعار اقل .

— وبصفة عامة يجب دراسة رفع حظر التصدير لبعض السلع مثل الحلبة والفول الناشف وبذور الفلارس وعسل النحل والسمسم ، والفاصوليا الجافة والبسلة الجافة ، اللوبيا الجافة ، حطب القطن شواش البوص ، السمان ، الحمام ، العصافير ... الخ ..

الفصل الثالث

بعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتها

على الرغم من توفر الاسواق العالمية للصادرات الزراعية المصرية التقليدية وغير التقليدية وعلى الرغم من امكان زيادة نصيب الصادرات من الانتاج المحلى من السلع الزراعية ، الا أن .. الكميات المصدرة تأخذ اتجاها عاما تنازليا فى السنوات الاخيرة ويرجع ذلك جزئيا الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير وفيما يلى أساليب التغلب عليها (١) .

١ــ ضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى السوق العالمية بسبب عدم تطور مواصفات الانتاج المصرى لاشباع رغبات المستهلك الاجنبى من ناحية ، وتخلف أساليب التعبئة والتغليف من ناحية اخرى ، بالاضافة الى عدم توفر نظام كفؤ للمعلومات والبيانات التسويقية الخارجية ، لذلك يجب دراسة الاسواق العالمية والتعرف على أذواق ورغبات المستهلك واتاحة هذه المعلومات للمصدرين وتحسين أساليب التعبئة والتغليف والاستفادة من الخبرات العالمية فى هذا المجال وضرورة الزام المصدرين بمراعات شروط الجودة وكذلك شروط التعاقد مع تطوير الانتاج ليتناسب ازواق الاسواق العالمية .

٢ــ أدى اعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك الى تذبذب كمية صادراتنا الزراعية من عام لاخر وفقا لظروف الانتاج والاستهلاك المحلى ، مما يؤدى الى فقد الاسواق التقليدية لذلك يجب اتباع سياسة الانتاج من اجل التصدير ، مع ضرورة التزام القطاعات الانتاجية والتصديرية بتحقيق أهداف التصدير كميا ونوعيا فى المقام الاول على أساس دراسة الاسواق العالمية لكل سلعة على حده .

٣ــ عدم اهتمام المصدرين بفتح اسواق جديدة لما يستلزمه ذلك من جهد وتكلفة ، لذلك يجب تشجيع المصدرين وتعويضهم عن جزء من تكاليف السفر والاشتراك فى المعارض ودراسات

---

(١) مركز تنمية الصادرات المصرية : أ ــ معوقات التصدير والحلول المقترحة لازالتها .
ب ــ ندوة تبسيط اجراءات التصدير ١٤ ــ ١٥ مايو ١٩٨٣ القاهرة

الاسواق الخارجية — مع دراسة امكانية الاستفادة من المساعدات الفنية من الدول المتقدمة مثل انشاء شبكة للتبريد فى مرحلة ماقبل الشحن ، والتدريب على عمليات الشحن بالباليتات

٤— كما أدى فرض الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية ورسوم رقابة الصادرات والحجر الزراعي ورسوم قرية البضائع والدمغات الحكومية مع تعدد اجراءات التصدير والتى بلغت ٢١ مرحلة الى تعويق نشاط التصدير لذلك يجب اعادة النظر فى هذه الرسوم وتجميعها فى استمارة واحدة والعمل على تجميع اجراءات التصدير فى مكان واحد .

٥— ان ارتفاع تكاليف الشحن وعدم انتظامها كما سيرد بيانه الى ضعف امكانات التصدير للسلع الزراعية سريعة العطب كالخضر والفاكهة ، لذلك يجب تقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين واعطائهم الاولوية ومعاملة مميزة فى الشحن بالطائرات او البواخر مع اختصار اجراءات الشحن .

٦— يؤدى تعدد أسعار الصرف للجنيه المصرى من ناحية وارتفاع الاسعار المحلية من ناحية اخرى الى تحول الانتاج من التصدير للخارج الى السوق المحلى لذلك يجب توحيد سعر الصرف على اسس موضوعية سليمة واتخاذ سياسات مالية واقتصادية تساعد على استقرار الاسعار المحلية والعمل على زيادة ارصدة التجنيب المخصصة للقطاعين العام والخاص من حصيلة الصادرات من السلع الزراعية لتشجيع عملية التصدير (١) .

٧— أدى الغاء لجان تحديد سعر الانطلاق (٢) (حد ادنى) للمصدرين الى زيادة الكميات المصدره وانخفاض اسعار التصدير ، وعدم تحقيق حصيلة مناسبة ، حيث اتضح من متابعة اثر هذا القرار على اسعار تصدير الخضر والفاكهة فى ميناء القاهرة الجوى الى الدول العربية الى انخفاض الاسعار كما هو موضح بالجدول رقم (١٨) ، لذلك يجب دراسة امكانية تحديد سعر انطلاق للصادرات الزراعية فى ضوء الاسعار العالمية

---

(١) انظر القرار الوزارى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٣ لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن زيادة أرصدة التجنيب المخصصة للقطاعين العام والخاص من حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية

(٢) انظر القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن الغاء لجان تصدير الخضر والفاكهة .

خاصة وانه توجد مكاتب تجارية تتابع حركة الاسواق اليومية فى الاسواق الهامة .

٨ـ عدم التزام مشروعات الانفتاح باهداف التصدير التى وردت فى دراسات الجدوى لهذه المشروعات والتى حصلوا بموجبها على موافقة هيئة الاستثمار ، حيث لوحظ اتجاه انتاج هذه المشروعات للسوق المحلى لذلك يجب محاسبة هذه المشروعات على عدم تنفيذ أهداف التصدير .

٩ـ يؤدى عدم توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية للقيام بالعمليات التسويقية الداخلية والخارجية الى تعويق النشاط التصديرى لذلك يجب تركيز نشاط البنك المصرى للصادرات على خدمة قطاع التصدير وتقديم خدمات التأمين ضد مخاطر العمليات التجارية والتصدير فى كافة مراحلها (الانتاج ـ التسويق ـ الترويج) .

١٠ـ ضرورة التنسيق بين مختلف الاجهزة الانتاجية والتوزيعية والتسويقية وانشاء مجلس قومى للتصدير يشترك فيه وزراء التخطيط والزراعة والتموين والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة ويكون مهمة المجلس :

أ ـ وضع استيراتيجية للصادرات المصرية .

ب ـ وضع برنامج فى زمنى لتنفيذ هذه الاستيراتيجية .

جـ ـ مراجعة السياسات والاجراءات التنفذية والتنظيمية والتشريعات للصادرات المصرية .

الفصل الرابع
اهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعيـــة

يمكن زيادة الصادرات الزراعية المصرية من خلال التحرك على عدة محاور أهمها التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة والعمل على فتح اسواق تصديرية جديـــدة فى نفس الوقت المحافظة على الاسواق التقليدية وتوسيعها ،كذلك خفض الفاقد الزراعى والذى تجاوزت تقديراته قيمة الصادرات الزراعية فى السنوات الاخيرة ، بالاضافة الى العمل علـــى خفض التكاليف التسويقية الداخلية والخارجية بصفة عامة وتكاليف الشحن بصفة خاصة مع تشجيـــع التصنيع الزراعى وتصدير الحاصلات الزراعية فى صورة منتجات مصنعة وفيما يلى توضيح للعوامـــل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعيـــة .

٤٠١٠ التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة :ـ

يمكن التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى المستصلحة نظرا لما تتمتع به هـــذه الاراضى من أنها تقع فى مساحات كبيرة حيث أن غالبيتها مازالت ملكا للدولة او شركات القطـــاع العام وحتى الذى يمتلكه الافراد يكون مساحته كبيرة نسبيا كما أن طرق الزراعة والحصاد فـــى غالبيتها ميكانيكية ، وبهذا تستفيد هذه الاراضى من وفورات السعة وخاصة أن انتاج الخضـــر والفاكهة فى مزارع متخصصة يسهم فى زيادة انتاجية الفدان عن طريق الاستفادة من اجـــراء العمليات الزراعية فى مساحات مجمعة وامكانية زراعة الاصناف المحسنة عالية الانتاجية دون حدوث خلط وامكان اجراء التجارب الزراعية فى مناطق الانتاج . ومن ذلك يتضح اهمية تركيز مساحـــات الخضر والفاكهة بغرض التصدير فى مناطق قريبة من موانى التصدير وان تتوافر الطرق الممهـــدة ووسائل النقل الحديثة مثل العربات المبردة وكذلك محطات التعبئة والتغليف والتدرج ، الامـــر الذى يؤدى الى وجود تدفق منتظم للسلعة وفقا لخطة زمنية ويسهل ارتباط شركات التصديـــر

بخطة واتفاقيات طويلة الاجل بغرض التصدير ، كما يسهم ايضا فى الاستفادة من ايجاد صلالات مبكرة النضج ومناسبة للسوق فعلى سبيل المثال تحتاج الاسواق الغربية كالسعودية البطاطس الكبيرة الحجم كالصنف اسبونتا بينما تحتاج اسواق اوروبا البطاطس صغيرة الحجم مثل الصنف كنج ادوارد ، الفا .... الخ وبذلك يمكن ان تنافس الدول الاخرى التى تقوم بتصدير نفس السلعة والقضاء على مشكلة التقلبات الانتاجية . وهذا التخصص يخفف من أعباء عمليات استصلاح الاراضى والتكاليف العالية التى تحتاجها ولقد كان مشروع الصالحية الذى نفذه المقاولون العرب مثلا ناجحا يحتذى به فى هذا المجال ، كذلك مزرعة نوبيع فى جنوب سيناء .

ويشترط ظهور الانتاج التصديرى فى الوقت المناسب لاحتياجات السوق العالمى حيث يؤدى تأخير ظهور الانتاج التصديرى عن الموعد المناسب الى فقد الطاقات الاستيعابية لهذه الاسواق ، وعلى سبيل المثال فان محصولى البصل والموالح يمكن استغلالها بكفاءة تصديرية أعلى لو أمكن التبكير بالتصدير الى الاسواق الاوربية قبل ظهور المعروضين الدول المنافسة لهذين المحصولين نظرا لما تتمتع به مصر من موقع جغرافى وظروف مناخية قد لا تتوفر للدول المنافسة .

٢٠٤ فتح أسواق تصديرية جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية :

يتأثر التوزيع الجغرافى للصادرات بصفة أساسية بالعلاقات السياسية بين الدول وبدراسة التوزيع الجغرافى للصادرات الزراعية المصرية وجد انها مرت بالمراحل التالية :ـ

- حتى عام ١٩٥٦ تركزت معظم الصادرات الزراعية نحو دول الكتلة الغربية .
- حتى منتصف السبعينات تركزت الصادرات الزراعية فى دول الكتلة الشرقية .
- منذ عام ١٩٧٧ وحتى بداية الثمانيات اتجهت الصادرات الزراعية مرة اخرى الى دول الكتلة الغربية .

ويمكن تقسيم الاسواق المستوردة للمحاصيل الزراعية المصرية الى ثلاثة مجموعات رئيسية هى

١ـ مجموعة الدول الاوربية (وبصفة خاصة دول السوق الاوربية المشتركة) .

٢ـ مجموعة الدول الاشتراكية (المعروفة بدول الكوميكون)

٣ـ مجموعة الدول العربية (وخاصة دول الخليج العربى) .

على الرغم من أن دول افريقيا تعتبر السوق الطبيعية للصادرات المصرية الا ان الصادرات اليها مازالت محدودة وقد يرجع ذلك الى عوامل كثيرة اهمها :

١ـ عدم توفر وسائل النقل المناسبة .
٢ـ عدم توفر السيولة النقدية لهذه الدول واحتياجها الى تسهيلات مالية .
٣ـ ان السوق الافريقية تعتبر سوق سعرية .

ومن الملاحظ ان استفادة مصر من المزايا كالتسهيلات والتخفيض الجمركى المؤقت والنظام المعمم للمزايا والذى تتيحه دول السوق الاوربية المشتركة للدول النامية تعتبر محدودة ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى عدم توفر الكميات اللازمة تصديرها فى الوقت المناسب والى عدم تنوع هيكل الصادرات الزراعية ، فعلى سبيل المثال تتركز معظم حصيلة الصادرات الغير تقليدية فى أربعة محاصيل هى البرتقال والبطاطس والطماطم والفاصوليا والجلاديولس . ومن ناحية اخرى فأن محصولى القطن والبرتقال فحسب يساهمان بحوالى ٨٠٪ من حصيلة الصادرات الزراعية الاجمالية عام ١٩٨٣/٨٢ .

هذا ويجب الاهتمام بدراسة الاسواق بصفة عامة والسوق الاوربية المشتركة بصفة خاصة لما تتيحة من مزايا وترجع اهمية السوق الاوربية المشتركة بالنسبة لمصر فى الآتى :ـ

١ـ تعطى السوق الاوربية المشتركة كثير من الامتيازات الموقوتة والعامة لكثير من الدول النامية ومن بينها مصر .
٢ـ هذه الاسواق مفتوحة أمام جميع دول العالم للتصدير اليها .
٣ـ لاتوجد قيود على خروج اودخول العملات الاجنبية او المحلية .
٤ـ تتوقف كمية الصادرات الى هذه الاسواق على الجودة والنوعية الحسنة فى المقام الاول وذلك لارتفاع مستوى المعيشة ثم يأتى السعر فى المرتبة الثانية . ومن الجدير بالذكر ان الصادرات الزراعية المصرية تتميز بنوعية خاصة ويرجع ذلك لظروف الانتاج المناسبة .

هـ ان اقتحام هذه الاسواق يؤكد نجاح السياسة التصديرية المصرية نظرا لشدة المنافسة فيها .

أما بالنسبة لأسواق الدول الاشتراكية فتقوم الدولة بنشاط التجارة الخارجية وتتم الصفقات عن طريق البروتوكولات الموقعة وتجيء الاسعار والجودة والنوعية في المرتبة التالية . ومن الجدير بالذكر أنه اعتبارا من يناير ١٩٨١ أصبح التعامل مع دول الكتلة الاشتراكية بالعملات الحرة لهذا ينصح بالمحافظة على هذه الاسواق وتوجيه الصادرات اليها بعد الاستفادة من فترة الامتيازات الموقوتة في السوق الاوربية المشتركة .

ويعتبر السوق العربية وخاصة أسواق الدول المصدرة للبترول من الاسواق الهامة للصادرات المصرية وتتركز معظم الصادرات الزراعية المصرية على سوق المملكة العربية السعودية ومن الممكن زيادة حجم هذه السوق اذا أمكن تخفيض تكاليف الشحن او استغلال الفراغات على خطوط الطيران المتجه اليها ومن الممكن ايضا استخدام موانى البحر الاحمر والطرق البرية لزيادة الصادرات الى هذه الاسواق .

وبدراسة السعات السوقية العالمية لبعض المحاصيل التصديرية الواردة بالجدول رقم (١٦) والذى يتضح منه أن المانيا الغربية وفرنسا والدانمارك وفنلندا والسعودية تعتبر أهم أسواق البرتقال المصرية ولقد بلغت نسبة واردات هذه الدول منه حوالى ٢ر١٪ من جملة الكميات وحوالى ٥ر١٪ فقط من قيمة الواردات الاجمالية لهذه الاسواق . هذا يعنى أن السوق كبير وله قدرة على استيعاب أى كمية من صادرات مصر حيث ان البرتقال المصرى يتميز بالجودة وخاصة ابو سرة . ويستوعب سوق المملكة المتحدة والسعودية اكثر من ٨٥٪ من الصادرات المصرية من البطاطس . ولقد بلغت نسبة واردات الدولتين من البطاطس المصرية عام ١٩٨٠ حوالى ٢٦٪ بينما بلغت القيمة حوالى ٣٠٪ من جملة السعة السوقية للدولتين . وجاء ترتيب مصر الثانى بعد قبرص بين الدول المتنافسة على تصدير البطاطس في السوق البريطانى

يليها هولندا ثم اسبانيا على الترتيب ، فى حين تأخر ترتيب مصر الى الثالث بعد لبنان وقبرص فى سوق السعودية تليها جرير ثم تركيا واخيرا هولندا (يأخذ هذا الترتيب فى الحسبان سعر الطن ونصيب الدولة فى السوق بالاضافة الى معدل النمو السنوى للواردات).

ومن الجدير بالذكر أن السوق الاوربية المشتركة تعطى تخفيضات جمركية خاصة للبطاطس المصرية فى توقيتات محددة نوجزها فيما يلى :

١- تبلغ التخفيضات الجمركية عامة ١٥٪ ولمصر ٩٪ خاصة اعتبارا من ١/١ حتى ٣/٣١ .

٢- بلغ التخفيضات الجمركية عامة ٢١٪ ولمصر ١٨٪ خاصة اعتبارا من ١٦/٥ حتى ٦/٣٠ .

٣- تبلغ التخفيضات الجمركية ٢١٪ على كل الدول بما فيها مصر فى باقى اوقات العام .

- يقدر حجم الاسواق الثلاثة الرئيسية وهى المانيا الغربية وفرنسا والسعودية لواردات الطماطم العالمية حوالى ٥٢١ الف طن بلغت صادرات المصرية لهذه الاسواق ٨٧٠ طن فقط أى مانسبته ٠١٦ ر٪ من حجم الاسواق عام ١٩٨٠ ، وتستطيع هذه الاسواق استيعاب اضعاف الكميات المصدره ويلحظ ان نسبة الكميات المصدرة من الطماطم مقارنة بالانتاج المحلى لم تتجاوز ٠٣٧ ر٪ خلال مدة الدراسة ، وبناء على ذلك يوجد امكانات هائلة لزيادة صادرات الطماطم المصرية للاسواق العالمية .

- تعتبر السوق الهولندى اهم الاسواق لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية حوالى ٤٢٪ من اجمالى حجم السوق بينما بلغت ٣٩٪ فقط من قيمة الصادرات فى هذه السوق وهذا يعكس انخفاض اسعار الفاصوليا المصرية . وتحتل مصر المرتبة الاولى فى هذه السوق تليها ايطاليا ثم أسبانيا من حيث الكمية ، ومن الجدير بالملاحظة وجود تقلبات عنيفة فى الكميات المصدرة من الفاصوليا الخضراء ، وتصدر مصر مصر كميات صغيرة نسبيا لاسواق السعودية والكويت والامارات العربية وفرنسا وانجلترا والنمسا . ويجب تنويع الصادرات المصرية بين دول مختلفة وتقليل الاعتماد على سوق واحدة .

ـ وغنى عن البيان أن المحاصيل التقليدية وهى القطن والارز والبصل والثوم المصريـــــة تتوفر لها الاسواق العالمية ولها ميزة نسبية واضحه وكل ماتهدف اليه الدراسة فى المدى القصير هو الوفاء بالاتفاقات المبرمـــــة .

٠٤ ٣٠ خفض الفاقد الزراعـــــى :ـ

ان تقليل الفاقد الزراعى يعتبر احد المحاور الرئيسية لزيادة المعروض من الانتـــــاج الزراعى ، وبالتالى زيادة المتاح للتصدير من نفس القدر المتاح من الموارد الحالية وبـــــدون اضافة موارد أرضية جديدة ويرجع الفاقد الزراعى الى العوامل التاليـــــة :

١ـ العوامل البيولوجيـــــة والحيوية .

٢ـ العوامل التكنولوجية والفنيـــــة .

٣ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والـــــثقافية .

وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى عوامل يمكن السيطرة عليها سواء فى عمليات الانتـــــاج او التسويق وعوامل لا يمكن السيطرة عليها كالظروف الجوية والامراض وغيرها .

وتوجد عدة تقديرات للفاقد الزراعى منها تقديرات شعبة الموازين السلعية ووزارة التخطيـــــط وتقديرات وزارة الزراعة وتقديرات منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (F.A.O.) بالاضافة الى تقديرات مراكز الابحاث العلمية والجامعات والمعاهد .(١)

وهناك اساليب مختلفة لتقدير الفاقد منها على سبيل المثال التجارب المعملية والطريقة الوزنيـــــة واستمارات الاستبيان والحكم الشخصى ، هذا وتختلف التقديرات من طريقة من طريقة الـــــى اخرى ومن جهة الى اخرى . وفى دراسة لوزارة الزراعة قدرت قيمة الفاقد من الخضر والفاكهـــــة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظـــر :

د. بركات الفرا ، د. حسين صالح : الفاقد من الانتاج الزراعى فى مرحلتى البيـــــع بالجملة والتجزئة ، ورقة عمل رقم ٢٦ـ معهد التخطيط القومى يونيو ١٩٨٤ .

د. عبد العزيز ابراهيم : الفاقد الاقتصادى على المستوى القومى ، ورقة بحثية رقـــم ٢٧ ، معهد التخطيط القومى يوليو ١٩٨٤ .

بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه في العام فى الوقت الذى بلغت فيه حصيلة الصادرات الزراعية كلها عام ١٩٨٣/٨٢ جوالى ٤٠٥ مليون جنيه فقط بينما يقدر قيمة الفاقد من محاصيل الحبوب المنتجة محليا بحوالى ١٣٥ مليون جنيه (١) . وتقدر الدراسات نسبة التألف فى ثمار الفاكهة بحوالى ١٨٫٩٪ وفى الخضر بحوالى ٢٨٫٨٪ ويقدر معهد المحاصيل الزراعية الفاقد من محاصيل الحبوب تشمل القمح والذرة والارز بحوالى ١٥٪ من قيمة الانتاج . ويقدر الفاقد فى محصول القطن بحوالى ٣٠٪ وهناك مشاكل تؤدى الى حدوث الفاقد الزراعى نذكر منها :

١ـ مشاكل خاصة بعمليات الانتاج الزراعى البدائية والتى تتم بالايدى والتى تتم بالايدى العاملة دون استخدام الماكينات الحديثة .

٢ـ مشاكل خاصة بالتداول والتعبئة مثل تعدد عمليات التداول وسوء العبوات وعدم الكفاءة فى اغلاق العبوات وبدائية اساليب الشحن التفريغ .

٣ـ مشاكل خاصة بالمخازن مثل سوء حالة معظم المخازن والمستودعات وبدائية اساليب التخزين وعدم توفر ادوات الوقاية والعلاج وعدم وجود الدراية والخبرة بكيفية التخزين

٤ـ مشاكل خاصة بالنقل مثل عدم كفاءة اساطيل النقل الحالية .

٥ـ مشاكل خاصة بعمليات التصنيع الزراعى .

ولمعالجة اسباب الفاقد الزراعى يجب :

١ـ الاهتمام باستخدام الاساليب الانتاجية الحديثة والتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية

٢ـ الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية لبدائل تقليل الفاقد على جميع المستويات فى المزرعة والتجميع والتعبئة والنقل والتخزين .

٣ـ الاهتمام بزيادة فعالية دور الارشاد الزراعى نحو الاساليب المثلى للعمليات الزراعية والجمع والجمع والتعبئة والنقل والتخزين .

---

(١) وفى دراسة لوزارة التموين عن مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها قدرت الفاقد من الغذاء لعام ١٩٨٢/٨١ بحوالى ١٫٧ مليار دولار .

٤ — التوسع فى انشاء المستودعات المغلقة او النصف مغلقة والصوامع الحديثة مع توفير مستلزمات الحفظ والصيانة .

٥ — أنشاء بعض الشركات المتخصصة فى نقل المواد الغذائية وتزويدها بوسائل النقل المجهزة .

٦ — تطوير اسواق الجملة وانشاء اسواق جديدة مجهزة ومخططة طبقا للاصول العلمية المتطورة وتزويدها بالخدمات اللازمة خاصة مراكز التعبئة ومخازن التبريد وصالات العرض[1] .

٧ — يجب النظر الى عملية التعبئة والتغليف كعنصر اساسى فى تمكين الصادرات المصرية من المنافسة فى الاسواق العالمية مع ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الاجنبية التى سبقتنا فى هذا المجال . هذا ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الهولندية وافقت على تقديم منحة مالية تبلغ قيمتها ٣٠٠ الف دولار مساهمة منها فى تطوير عبوات الصادرات المصرية[2] .

٨ — يجب الاسراع بانشاء معهد التعبئة والتغليف للمساهمة فى تطوير وتصميم العبوات المستخدمة للوفاء باحتياجات السوق المحلية واسواق التصدير المستهدفة .

٤٠٤ خفض التكاليف التسويقية :

ترتفع التكاليف التسويقية للطن من الصادرات الزراعية عن مثيلتها من الصادرات الصناعية . هذا وتمثل مواد التعبئة الجانب الرئيسى من التكاليف التسويقية والتى تتراوح مابين ١٥٪ الى ٣٠٪ هذا ويصعب الحصول على بيانات تكاليف التصدير من شركات القطاع العام .

ومن الجدير بالذكر بأن العائد من استخدام عبوات مناسبة يفوق تكاليفها بالاضافة الى ضمان

---

(١) د. بركات الفرا ، د. حسين صالح : الفاقد من الانتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة ، مرجع سابق .

(٢) مركز تنمية الصادرات المصرية — دراسات غير منشورة .

وصول الكميات المصدرة للاسواق فى حالة مناسبة ، وحتى يمكن انتاج مواد التعبئة محليا يمكن التوصية بالسماح للمستورد الاجنبى بارسال العبوات المناسبة ، وتيسير اجراءات الدروباك بالنسبة للمصدرين المصريين مع الاستعاضة عن خطاب الضمان المقدم بالتعهدات الكافية من المصدر .

ويمثل نولون الشحن نسبة مرتفعة ايضا من التكاليف التسويقية حيث يتضح من الجدولين ١٣ ، ١٤ ان نولون الشحن للبرتقال يبلغ ١٩١٪ من سعر الطن فوب فى مارس ١٩٨٣ ، فى حين يبلغ نولون الشحن للبطاطس ٥٣٪ من سعر طن البطاطس فوب ميناء الاسكندرية ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال انه عندما انخفض نولون الشحن للبطاطس المصرية سوق المملكة العربية السعودية من ٣٠ الى ١٥ قرشا للكيلو فى عام ١٩٨١ زادت الصادرات الى حوالى ٣٠ الف طن فى ذلك الموسم .. هذا يؤكد اهمية خفض نولون الشحن فى تنمية الصادرات الزراعية ، ومن المناسب فى هذا المجال التوصية بما يلى :

١- قيام شركة مصر للطيران وشركات الطيران الاخرى باعطاء الاولوية لشحن الخضر والفاكهة الطازجة والزهور وعدم السماح بترك فراغات غير مستغلة وكذلك تشغيل طائرات بضائع كاملة للحاصلات سريعة التلف وذلك خلال مواسم تصديرها .

٢- تشكيل لجنة على مستوى عالى تضم شركة مصر للطيران والرقابة على الصادرات ومصدرى الحاصلات الزراعية من القطاعين العام والخاص والاتحاد العام للغرف التجارية والغرف الصناعية ومركز تنمية الصادرات المصرية وذلك لدراسة قيمة نولون الشحن وخصوصا بالنسبة لدول غرب اوربا .

٣- دراسة امكانية التوسع فى استخدام البرادات فى نقل الخضر والفاكهة الطازجة الى الاسواق العربية على ان يكون نولون البرادات موحد للقطاعين العام والخاص ، أن يتم الافراج عن البراد فور وصوله وعلى مسئولية المصدر ، مع السماح بمضاعفة المدة المسموح بها للبراد بالبقاء داخل الوطن لتصبح عشرة أيام بدلا من خمسة على ان يطبق على البراد قواعد الضبط الخاصة بالمرور فى حالة قيامه بأى عمل يخالف الغرض الذى يدخل البلاد من اجله . ويقترح ان لا تزيد التكاليف التى يدفعها البراد الواحد فى

الدخول والخروج للمرة والواحدة للطن عن ١٠٠ جنيه بحيث تشمل تكاليف نزول وصعود البراد التى تحصلها التوكيلات الملاحية ورسوم الترانزيست والتأمين الاجبارى ورسوم المرور واية تكاليف اخرى على أن تتولى هيئة الميناء المختص بتحصيل قيمة التكاليف لتقوم بتوزيعها على الجهات المستحقة واستخراج الشهادات والتراخيص اللازمة .

٤ـ تجهيز ميناء نويبع بمحافظة جنوب سيناء حتى يمكن تشغيله لخدمة نقل البرادات بين سيناء وكل من الاردن والسعودية .

٥ـ دراسة امكانية التوسع فى الشحن بالبحر لانخفاض تكاليفها بالمقارنة بالوسائل الاخرى ، ودراسة امكانية خفض نولون الشحن بالبواخر المصرية بنسبة ٣٠ـ ٤٠٪ للصادرات أسوة بتخفيض نولون الطائرات المصرية .

٦ـ دراسة امكانية تخصيص أرصفة لشحن الصادرات الزراعية التقليدية صالحة لدخول المراكب

٧ـ الاستفادة من تشغيل الطريق البرى بين نفق الشهيد احمد حمدى وميناء نويبع واقامة محطات بترول لخدمة السيارات وانشاء استراحات مع تأهيل الطريق لخدمة برادات التصدير(١)

٥٠٤ ـ تشجيع التصنيع الزراعى :

ليس هناك شك فى ان تصنيع الحاصلات الزراعية وتصديرها من صورة منتجات مصنعة افضل بكثير من تصديرها فى صورتها الخام . ليس فقط بالنسبة لزيادة حصيلة الصادرات ولكن ايضا بالنسبة لثبات هذه الحصيلة وعدم تذبذبها ، ويمكن تلخيص اهمية تصنيع الصادرات الزراعية فى النقاط التالية :ـ

١ـ ان اسعار التصدير للمنتجات المصنعة اعلى من مثيلتها للصادرات من المواد الخام فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان اسعار تصدير الطن من الغزل والنسيج يفوق اسعار تصدير الطن من القطن الخام ، والجدول التالى يوضح هذا المثال .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر توصيات لجنة الشحن والتفريغ البحرى والجوى ـ مركز تنمية الصادرات المصرية .

السنة	سعر تصدير الطن من القطن الخام بالجنيه	سعر تصدير الطن من الغزل الرفيع بالجنيه	سعر تصدير الطن من المنسوجات الخفيفة بالجنيه
١٩٧٧	١١٩٠	٢٦٨٧٫٤	٢٠٧٨٫٧
١٩٧٨	١٠٢٤	٢٨٨٩٫٦	٢٤٤٨٫١
١٩٧٩	١٦٦٠	٣٦٤٢٫٦	٣١٩٠

المصدر : دكتورة دلال محمود مصطفى - استخدامات نظرية الميزة النسبية في الدول النامية مصدر سابق ص ٢١٣ .

ومن هذا يتضح ان لتصنيع الحاصلات الزراعية اثارها المباشرة على زيادة الحصيلة الاجمالية للصادرات .

٢- ان لتصنيع الحاصلات الزراعية اثر اخر واهمية كبيرة على استقرار حصيلة الصادرات وعدم تذبذبها فمن المعروف ان اسعار المواد الخام تتعرض الى تذبذبات وتقلبات سعرية شديدة في السوق العالمي على حين ان اسعار المنتجات المصنعة تتسم بالاستقرار النسبي أو على الاقل انها قد تتعرض الى بعض الانخفاض الطفيف في الاسعار وليس الى مثل تلك التقلبات الحادة التى تتعرض لها الصادرات الخام والتى تؤدى الى التذبذب المفاجئ والشديد في حصيلة والصادرات وبالتالى الى تعرض الاقتصاد القومى الى الازمات في تمويل برامج التنمية .

٣- أن اسعار المنتجات المصنعة تأخذ اتجاها عاما متزايدا مع الزمن وذلك نظرا لارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل والمواد الخام ايضا ، ولذلك فاذا امكننا الارتفاع بانتاجية العمل والمستلزمات مما يعني خفض تكاليف الانتاج فان ذلك سيحقق زيادة ربحية الصادرات من المواد المصنعة نتيجة لارتفاع اسعارها العالمية (وانخفاض تكاليف الانتاج المحلية) .

٤ـ ان لتصنيع الحاصلات الزراعية ايضا اثره الواضح على تقليل الفاقد من هذه الحاصلات حيث ان امكانية تخزين المواد المصنعة وتحملها لفترات التخزين الطويلة وعدم تعرضها للتلف السريع وللعوامل الضارة الاخرى التى تتعرض لها الحاصلات الزراعية الخام يؤدى الى زيادة حصيلة الصادرات .

٥ـ ان المنتجات المصنعة لاتحتاج فى تخزينها ايضا الى المساحات الضخمة التى تحتاجها الحاصلات الزراعية الخام مما يؤدى ايضا الى تقليل تكاليف التخزين مما يؤثر على حصيله الصادرات .

٦ـ تتسم المنتجات المصنعة ايضا بسهولة النقل كما انه يمكن تصديرها على مدار السنة وليس فى مواسم محددة فقط مثل المنتجات الخام مما يزيد من فرصة المنافسة فى الاسواق العالمية كذلك الى توزيع حصيلة الصادرات على مدار السنة وانتظامها وثباتها وعدم موسميتها (١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : د. دلال محمود مصطفى : استخدامات نظرية الميزة النسبية ، مرجع سابق .

موجـــز

تعتبر الصادرات الزراعية احد العناصر الرئيسية لتنميه مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الاجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية وتعويض اى انخفاض محتمل فى صادرات مصر من البـــترول وتحويلات المصـريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات السياحة ، كذلك تساعد على تنويع الهيكل السلعى للصادرات بتشجيع تصدير سلع غير تقليدية ، بالاضافة الـــى جلب التكنولوجيا الحديثة فى اساليب الانتاج والتسويق من خلال التواجد فى الاسواق العالميـــة وتهدف هذه الدراسة الى توضيح امكانات تنمية الصادرات الزراعية فى ضوء المحددات الحاليـــة الانتاجية والاستهلاكيـــة والتسويقيـــة .

ولقد تناولت الدراسة فى الفصل الاول مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعيـــــة وهى تشمل اولا مرحلة الانتاج حيث يجب الانتقال من سياسة تصدير فائض الاستهلاك الى سياســة الانتاج من أجل التصدير ، كما يجب أن تبنى الاسعار الزراعية على اساس التكاليف الفعليـــة من ناحية ، وأن تتمشى الاسعار المزراعية للمحاصيل بقدر الامكان مع الاسعار العالمية من ناحية اخرى حتى يتسنى توجيه انماط الانتاج الزراعى لأربحية اسعار السوق العالمى ، أما المرحلـــة الثانية للتصدير وهى التجميع والتعبئة ، ولقد اتضح ان السلع غير المعبأه تعبئة سليمة تنـــال اسعار منخفضة بقدر لايتناسب مـــع تكلفة التعبئة ، علاوة على ان التعبئة السليمة تضمـــن وصولها بحالة جيدة وسليمة للمستهلك الخارجى ، ويقدر الفاقد من الانتاج الزراعى بسبب سوء التعبئة بحوالى ٤٠ ٪ وترتفع هذه النسبة فى محاصيل الخضر والفاكهة وتنخفض فى المحاصيل الاخرى والمرحلة الثالثة هى النقل ويعتبر الارتفاع المستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى أحـــد المحددات الرئيسية لتنمية الصادرات الزراعية لانه يؤدى الى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتـــالى انخفاض هامش الربـــح .

وحيث أن الانتاج الزراعى يتسم بالموسمية فى الانتاج ومع استمرار الطلب عليه تزيد اهميـة التخزين وهى المرحلة الرابعة وذلك لحفظ الانتاج من وقت الحصاد الى وقت الاستهـــلاك ،

أو لحين توفر الفراغات اللازمة بوسائل الشحن او لحين ارتفاع الطلب فى الاسواق الخارجية .

ولنجاح العملية التصديرية يجب العناية بمرحلة الترويج حيث يجب دراسة الاسواق الخارجية واتاحة البيانات للمصدريين واقامة اسابيع تصديرية والاهتمام بالدعاية فى الاسواق الخارجية بوسائل الاعلام المختلفة وتطوير العلامة التجارية وتسجيلها ، كل هذه العوامل تساعد على تعريف المستهلك بالمنتج ومزاياه وذلك يؤدى الى تنمية الصادرات الزراعية .

أما الفصل الثانى تناول تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ٨٢/٨٣ حيث اتضح ان قيمة الصادرات الزراعية تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ١٤٣٫٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى حوالى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ . وترجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات رغم انخفاض الكميات المصدرة الى ارتفاع الاسعار العالمية لهذه المحاصيل والخفض المتتالى لسعر صرف الجنية المصرى . ويلاحظ ان اتجاه متوسطات معدلات النمو السنوى لقيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة تتجه نحو الانخفاض ، ويعزى ذلك المشاكل والمعوقات التى تعترض التصدير للسلع الزراعية .

ولقد اتضح أن كمية الصادرات الزراعية للمحاصيل التقليدية وهى تشمل القطن والارز والبصل والثوم تتناقص باستمرار وصت الدراسة بالالتزام بتصدير الحصص المدرجة بالاتفاقيات المبرمة بين مصر والدول المستوردة على الاقل والمحافظة على هذه الاسواق التقليدية المضمونة ومن الممكن تغطية بعض احتياجات السوق المحلى من القطن او الارز او السكر باستيراد نوعيات اخرى ، وتصدير الاصناف المصرية الممتازة خاصة وان لمصر فيها مزايا نسبية كما يمكن زيادة الانتاج من هذه المحاصيل بوسائل متعددة منها خفض نسبة الفاقد ، وزيادة الانتاجية ، وميكنة العمليات الزراعية ، وتحسين أساليب التعبئة والنقل والتخزين والاهم من ذلك هو اتباع سياسة سعرية وتسويقية مناسبة تشجيع على زيادة الانتاج وتحسين جودته .

وتشمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على حوالى ٦٠ محصول يمكن تجميعها فى أربعة مجاميع رئيسية هى الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور . وبالرغم من تذبذب الكميات

الصدرة منها الا ان حصيلة صادراتها فى زيادة مستمرة حتى بلغت ٤ر٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ أى ما يقرب من ١/٤ قيمة الصادرات الزراعية ، ومن الجدير بالذكر أن الكميات المصدرة من الخضر والفاكهة تقل عن كمية الفاقد منها لذلك يمكن مضاعفة حصيلة الصادرات الزراعية غير التقليدية بتخفيض الفاقد او على الاقل المحافظة على مستوى الكميات المصدرة فى السنوات الاخيرة ان لم يمكن زيادتها ، خاصة وان السعات السوقية العالمية تستوعب اضعاف الكميات المتى صورتها مصر . كما يجب اعادة النظر فى التركيب السلعى والجغرافى لصادراتنا من السلع غير التقليدية فى التركيز على الاصناف ذات العائد المرتفع ، حيث بلغت حصيلة الصادرات من أربعة سلع فقط هى البرتقال والبطاطس والفاصوليا الخضراء والطماطم حوالى ٨٠٪ من حصيلة الصادرات غير التقليدية . وتوصى الدراسة باعادة النظر فى الضرائب المفروض على الصادرات الزراعية وتخص بالذكر ضريبة الارباح التجارية المفروضة على الزهور والتى بلغت ٦٠٪ ، الامر الذى أدى الى انخفاض الكميات المصدرة من الزهور فى الموسم الاخير . كما يجب السماح بتصدير حصص معينة من بعض السلع المحظور تصديرها مثل عيدان قصب السكر ، عيدان حطب القطن والعسل الاسود ، الجبن الدمياطى ، بعض الاسماك الممتازة ، بعض أصناف الماعز والاغنام شواش البوص ، بذور الفلارس ... الخ ويمكن تجنيب هذه الحصيلة لاستيراد اضعاف الكمية المصدرة من هذه السلع او السلع الضرورية .

ويعرض الفصل الثالث لبعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتها مثل ضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى السوق العالمية بسبب عدم تطور الانتاج المصرى لاشباع رغبات المستهلك الاجنبى من ناحية وتخلف اساليب التعبئة والتغليف من ناحية اخرى ، بالاضافة الى عدم توفير نظام كفوء للمعلومات التسويقية الخارجية ، تذبذب الكميات المصدرة ويرجع ذلك الى ان الزيادة معدلات الاستهلاك اكبر من معدل الزيادة فى الانتاج واعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك المحلى لذلك يجب اتباع سياسة الانتاج من اجل التصدير وعدم اهتمام المصدرين بفتح اسواق جديدة لارتفاع تكاليف السفر واقامة معارض ويجب الاستفادة من المساعدات الفنية وخبرات الدول المتقدمة ، ويؤدى فرض رسوم جمركية على الصادرات المصرية

بالاضافة الى رسوم الرقابة على الصادرات والحجز الزراعى ورسوم قرية البضائع والدمغات الحكومية الى زيادة التكاليف التسويقية الخارجية وخفض القدرة التنافسية للصادرات المصرية هذا بالاضافة الى تعدد اجراءات التصدير التى بلغت ٢١ مرحلة ، لذلك ويجب اعادة النظر فى هذه الرسوم وتجميعها فى استمارة واحدة والعمل على تجميع اجراءات التصدير فى مكان واحد ، كما ويؤدى عدم توفر التسهيلات الائتمانية للقيام بالعمليات التسويقية الداخلية والخارجية الى تعويق نشاط التصدير لذلك يجب تركز نشاط البنك المصرى للتصدير فى تقديم تسهيلات ائتمانية للمراحل المختلفة للعملية التصدير ، كما يجب التنسيق بين أجهزة الانتاج والتسويق والتوزيع وانشاء مجلس قومى للتصدير يشترك فيه وزراء الزراعة والتخطيط والتموين والاقتصاد والتجارة الخارجية وتكون مهمته وضع استيراتيجية للصادرات المصرية .

ولقد تناول الفصل الرابع اهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية المصرية ومنها التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية وخاصة الحضر والفاكهة فى الاراضى الجديدة لانها تقع فى مساحا كبيرة نسبيا ويمكن استخدام الالات فى الزراعة والحصاد وبهذا نستفيد من وفورات السعة بزيادة الانتاجية وخفض التكاليف وزرعة الاصناف المحسنة عالية الانتاجية ، ويمكن تنمية الصادرات بفتح اسواق جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية ، ويجب أن نستفيد مصر من المزايا والتسهيلات والتخفيض الجمركى العام والموقت الذى تتيحه دول السوق الاوربية المشتركة ، وترجع اهمية هذه السوق انها تعطى امتيازات عامة وموقوتة للدول النامية ومنها مصر ، وهذه الاسواق مفتوحة أمام دول العالم ، ولاتوجد قيود على دخول وخروج العملات ، كما تتوقف الصادرات الي هذه الاسواق على الجودة والنوعية الحسنة وان اقتحام هذه الاسواق يؤكد نجاح السياسة التصديرية المصرية نظرا لشدة المنافسة فيها ، ويجب المحافظة على بعض الاسواق التقليدية فى الدول الاشتراكية خاصة وأن التعامل معها اصبح بالعملات الحرة ، ويمكن زيادة الصادرات الزراعية المصرية الى الدول العربية المصدرة للبترول اذا امكن تخفيض تكاليف الشحن واستغلال الفراغات على خطوط الطيران المتجهه اليها ويجب تنويع الصادرات المصرية الى الدول المختلفة وتقليل الاعتماد على سوق واحدة ولقد وجد أن السمات السوقية العالمية

للمحاصيل غير التقليدية تستوعب أضعاف الكميات المصدرة من مصر ، كما أن المحاصيل التقليدية تتوفرلها الاسواق العالمية ولها ميزة نسبية واضحة ويجب الوفاء بالاتفاقيات المبرمة . ويعتبر خفض الفاقد الزراعى أحد المحاور الرئيسية لزيادة المعروض من الانتاج وبالتالى زيادة المتاح للتصدير من نفس القدر المتاح من الموارد الحالية . ويقدر الفاقد من الخضر والفاكهة فقط لعام ١٩٨٣/٨٢ بحوالى ٥٠٠ مليون جنية ، وهو يزيد عن قيمة الصادرات الزراعية . ويمكن خفض الفاقد باستخدام الاساليب الحديثة فى الانتاج والحصاد والتجميع والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين . كما أن خفض التكاليف التسويقية الداخلية والخارجية من اهم العوامل التى تشجع زيادة الصادرات وبخاصة التكاليف التعبئة والتغليف والتى تتراوح بين ١٥ـ٣٠٪ من جملة التكاليف التسويقية ، مع ضرورة خفض نولون الشحن والذى تجاوز فى بعض السلع سعر تصدير السلعة فوب اسكندرية ، ويجب استغلال الفراغات المتاحة على خطوط الطيران لسرعة نقل السلع الزراعية سريعة التلف كالخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية وتنمية وسائل النقل البحرى الرخيص نسبيا مع تخفيض نولون الشحن بالبواخر وتخصيص ارصفة لشحن الصادرات الزراعية وتجهيز ميناء نويبع بجنوب سيناء لتشغيل البرادات بين سيناء والاردن والسعودية ، والتوسع فى استخدام البرادات فى نقل الخضر والفاكهة الطازجة الى الاسواق العربية وتبسيط اجراءات استخدامها والاستفادة من تشغيل الطريق البرى بين نفق الشهيد احمد حمدى وميناء نويبع ولاشك أن تصنيع الحاصلات الزراعية وتصديرها يؤدى الى تنمية حصيلة الصادرات واستقرارها حيث يمكن التغلب على مشاكل الموسمية فى العرض والطلب فى النقل والتخزين كما أن اسعار التصدير للمنتجات المصنعة اعلى من مثيلتها الخام واكثر استقرارا والتصنيع يؤدى الى خفض الفاقد ويمكن تخزين الانتاج لحين تحسن ظروف السوق ، ولا تحتاج المنتجات المصنعة الى مساحات ضخمة فى التخزين او النقل مما يؤدى الى خفض التكاليف التسويقية مما يؤدى الى زيادة القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية هذا بالاضافة الى تذليل الصعوبات التى تحد من تنمية الصادرات الزراعية واهمها تسهيل تمويل عمليات التصدير فى كافة مراحلها واتاحة قروض ميسرة وباسعار فائدة معقولة ويمكن ان يقوم بهذه المهمة البنك المصرى للتصدير كما يجب تيسير طرق الدفع بالنسبة

لحصيلة الصادرات غير التقليدية وتيسير اجراءات الدروباك بخاصة فى استيراد مواد التعبئة والتغليف وتبسيط اجراءات التصدير وتجميعها فى مكان واحد ويجب تحديد سعر انطلاق للصادرات الزراعية والاسترشاد بالمعلومات المتاحة لدى المكاتب التجارية ، ودعم نظام المعلومات لدى مركز تنمية الصادرات واتاحة هذه المعلومات للمصدرين والباحثين .

جدول رقم (١) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠/٦١ـ٨٢/٨٣

مليون جنيـــــه

السنة	الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوى %
٦٠/٦١	١٤٢ر٦	—
٦٤/٦٥	١٨٥ر١	٢٩ر٨
٦٩/٧٠	٢٢٢ر٧	٢٠ر٣
١٩٧٣	٢٦٣ر٨	١٨ر٥
١٩٧٤	٣٥٨ر١	٣٥ر٧
١٩٧٥	٢٧٠ر٧	ـ٢٤ر٥
١٩٧٦	٢٥٦ر٦	ـ٥ر٣
١٩٧٧	٢٨٣ر٣	١٠ر٤
١٩٧٨	٢١٩ر٩	ـ٢٢ر٤
١٩٧٩	٣٧٥ر١	٧٠ر٦
١٩٨٠	٤٢٧ر٠٠	١٣ر٨
٨١/٨٢	٤٥٤ر٩	٦ر٥
٨٢/٨٣	٤٠٥ر٠	ـ١١ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الشعبة المركزية للتجارة الخارجية .

جدول (٢) تطور كمية الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية

البيان	وحدات النقدية	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القطن	بالآلاف قنطار	٣٧٠٣	٣٣٠٤	٢٨٧٨	٢٦٦٠	٢٩٣٢	٣٢٨١
الأرز المبيض	بالاف طن	١٠٢	٢٠٨	٢٢١	١٦٥	٩٥	٨٩
الموالح	بالاف طن	٢١٠	١٧٠	١٧٠	١٣٣	٨٣	١١٠
البصل الطازج	„ „	٧٠	٦٦	٨١	٥٧	٢٤	٤١
البطاطس	„ „	٤٨	١٥٨	١٦٦	٩٨	١١٣	٦٣
الفول الناشف	„ „	١٥	١٢	٢٢	١٩	٥	—
الفول السوداني	„ „	١٠	٩	١٤	١٣	٦	١٤

المصدر : وزارة التخطيط — مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ٧٦/٨٧ — المجلد الثامن — الاستراتيجية العامة للتجارة والمال — القاهرة — ١٩٨١ ص٤٠ .

جدول (٣) مقارنة متحصلات الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية عام ٨٢/٨٣
المحققة عام ١٩٨٢/٨١

(بالمليون جنيه)

السلع الزراعية	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	معدل النمو	الاهمية النسبية	
				٨٢/٨١	٨٣/٨٣
القطن	٣٠٠٫٨	٢٧٥٫٠	ـ٨٫٤	٦٦٫١	٦٧٫٩
الارز	٢٣٫٣	٧٫٠	ـ٧٠٫٠	٥٫٠	١٫٧
البطاطس	٣٢٫١	٢٥٫٠	ـ٢٢٫١	٧٫٠	٦٫٢
الموالح	٣٨٫٧	٥٠٫٠	٢٩٫٢	٨٫٥	١٢٫٣
سلع زراعية أخرى	٦٠٫٩	٤٨٫٠	ـ٢١٫٢	١٣٫٤	١١٫٩
مجموع السلع الزراعية	٤٥٤٫٩	٤٠٥٫٠	ـ١١٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

المصدر : جمعت وحسبت من التقرير المبدئي عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية ـ وزارة التخطيط ـ أغسطس ١٩٨٣.

جدول رقم (٤) الاهداف التصديرية للسلع الزراعية الرئيسية للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

بيان	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	معدل النمو السنوى المتوسط ٪
القطن	٢٥٩٫٢	٣٢٧٫٧	٤٫٨
الارز	٤٣٫٨	٢٣٫٣	ـ١٢٫٠
الموالح	٢٧٫٠	٣٢٫١	٣٫٢
البطاطس	٢٤٫٢	٢٨٫٥	٣٫٣
نباتات طبية	١٠٫٢	١٢٫٤	٣٫٩
كتان	٦٫٢	١٠٫٠	١٠٫٠
بطيخ	٧٫٤	٩٫٣	٤٫٧
خضر طازجة	٥٫٥	١٩٫٢	٢٨٫٤
ثوم	٤٫٨	٦٫٦	٦٫٥
فول سودانى	٥٫٧	١٤٫١	١٩٫٨
السلع الاخرى	٥٦٫٠	٦٦٫٨	٣٫٥
مجموعة السلع الزراعية	٤٥٠	٥٥٠	٤٫٤

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة التخطيط ـ مشروع الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٧٨/٧٦ ٠
المجلد الثامن ـ الاستراتيجية العامة للتجارة والمال ـ القاهرة ١٩٨١ ٠

جدول (٥) تطور الصادرات الزراعية غير التقليدية
من ١٩٧٨ — ١٩٨٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالالف جنيه "Fob"

المحاصيل	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الخضار	١١٨٫٨٨١	٩٩٥٣	١٢٦٫٣٣٦	٢٢١٨٧	١٥١٫٨٨١	٢٤٣٦٣	١١٤٫٣٨٧	٢٣٫٨٤١	١٨٣٫٣٠٤	٤١٤٢٤
الفاكهة	١٥٦٫٧٤٨	٢٤٣١٢	٩٥٫٢٣٥	١٩١٧١	١٢٠٫٠٣	٣١١٤٨	١٢٧٫١٩٢	٣٨١٩٦	١١٤٫٣٠٣	٤٢٦٩١
النباتات الطبية	١٨٫٦٨	٦٨٥٤	١٦٫٨٧٤	١٠٥٦٥	١٠٫٧٧١	١١٣٥١	١٤٫١١	٨٩٢٨	١٣٫٠٠	٩٨١٠
الزهور	٣٥٦	٦١٠	٢٣١	٤٤٢	٩٥٢	٩٧٤	٤٦٩	٨٤٩	٦١١	١٣٥٨
الاجمالى	٢٩٤٫٥٣	٤١٧٢٨	٢٣٨٫٧٦	٥٢٣٦٥	٢٨٣٫٤٠٧	٦٨١٠٦	٢٥٦٫٢٣٩	٧١٨١٤	٣١٫٢٦	٩٥٫٣٦٣

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية — بيانات غير منشورة .

جدول (٦) تطور صادرات الزهور من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالجنيه

السنين / الزهور	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جلاديولس	٣٣ م ٢٣٨	٧٨ م ٣٩٢	٨٦	١٧١,٩٤٧	٦١١,٣٠٠	٦٣٦,٣٨٠	٤١١	٧٢٦٦٩٣	٥٧٧,٩	١٢٤٣٧٩٤
ورد قرنفل عصفور الجنه فيروز	١٧٧,٧٠٧	٢١٧,٦١٩	م ١٤٥	٢٧٠,٣٣٥	٣٤٠م٨٠٥	٣٣٧م٨٨٦	٥٨	١٢٢٤٩٦	٤١,٣	١١٤٦٦٩
الاجمالى	٣٥٦,٢٤٠	٦١٠,١٩٧	م ٢٣١	٤٤٢,٢٨٢	٩٥٢,١٠٥	٩٧٤,٢٦٦	٤٦٩	٨٤٩١٨٩	٦١٩,٢	١٣٥٨٤٦٣

المصدر : مركز تنمية الصادرات ـ بيانات غير منشورة

جدول (٣) تطور صادرات النباتات الطبية من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالجنيه نوب ـ الاجمالى بالالف جنيه

	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
يانسون	٤٩٠	٤٤٣٠٤٧	٢١٣	١٠٠٠	٤٤٧	٣٤٩٠٠٠	٧٣	٥٢٤٨٧١	١٤١	٢٣١٩٣٠
كمون	٢٣٥٢	٣١٩٨٠٩	٧١٠	٧٩٧١	٢٢٦	٢٠٠٠٧٣	٤٠١	١٤٦٧٣٣	٨٣	١١٢٦٦٦
كراوية	٢٤٨٨ر٠٠	٨٩٥٥٥٠	١٥٤٨	٨٦١٨	٧٥٥	٤٦٥٩٠٥	٦٦٤	٣٤١٠٢٧	٦٢١	٢٣٩٨٦٥
كزبرة	٥٧٩٥	١٤٣٤٧٢٦	٤٦٧٧	٨٥٢٤	٣٢٢٢	٨٧٨١٩١	٥١٥٠	٢١٥٤٥٧٣	٥٠٠٤	٦٤٤٧٦٧
برد قوش	١٨٨١ر٨٠٠	٥٨٢١٢٣	١٧٨٢	٢٤٨٦	٨٨١	٦٥٢٣٢٤	١٥٢١	١٢٠٦١٦٦	١٤٢٥	١٥٦٤٢٥
شمر	١٨٣١ر٣٠٠	٣١٢١٨٣	١٦٩٠	١٧٠٥٦	١٢٩١	٤٥٦٦٣٠	١٨١٢	٦٣٣٦٠٩	٢٤٠٠	٥٥١٨٦٧
بابونج	٦٥٥ر٩٠٠	٦٧١٦٤٩	١٩٨٧	٣٠٣٨٨٤	١٤٩٩	٣٠٧٨٤٧٤	١٢٦٧	١٩٧٧٨٣٦	١٨٠٥	٣٠٤٩٥٣٠
حنطل	—	—	٤٦	١٣٢٢٠	٢ر—	١٧٥	—	—	—	—
كركدية	٢٢ر٦٠٠	١٨٠١٠	٧	٤٢٦٥	١ر٥	٣٧٤٥	٨ر٥	٢٥٠٤	—	—
شطه غير مطحونه	—	—	٥٢	٨٤٠٥٩	١٦	٢١٧٢٧	٦ر٨	٨٣٠٦	٨ر	٤٨٩٧
شطه مطحونه	٨٥ر٣٠٠	٢٩٢٣١	٢٨٨	٨٠٩٥	٨٠	٤٢٢٣٣	٢٢	٤٢٧٦٢	٥٠	٢١٥٧١
ورق نعناع	٣٤٢	٢٠٣٠٥٤	٣٣٤	١٠١٤٣	٣٥	١٨٧٩٤	٢٦٢ر	٢٦٢	—	—
قابوج بلدى	—	—	٥٤٧	٥٠٦١٧	٣٥٢	٢٨٢٧٩٣	٤٧٩	٢٩٨٩٧٥	٥٥٦	٣٧٦٣١٤
ثيوكوديوم	—	—	—	—	١	٨٦٥	١١	٩٠٨٨	—	—
شيح بلدى	—	—	٥	٦٣٦٥	—	—	١ر٧	٢٨٠٠	—	—
ريحان	—	—	—	—	٦٦٧	٣٩١٥٩٨	٩٤٣	٥٨٨٦٣٨	٤ر	١٨٩٠
حناء	٤٨٦ر	١١٩٨٢٣	٥٨٢	١٩٢١٩	٢٧٨	١١٣٠١٠	—	—	—	—
صنامر	—	—	١ر	٢٣٧١	—	—	—	—	—	—
مناكس	—	—	٢ر٥	٢٦٠٨	—	—	—	—	١ر—	١٦٦
نباتات طبية اخرى	٢١٢٧ر٣	٧٣٤٦٧	٩١ر	٣١٧٠٥	٣٠ر١	٧٦٣٠	٥	٣٤٤٤	١	٣١٧٠
			١١١٩	٦٨٢٧٥٧	٧ر٧	٥١٨٠٢٧	١١٤٦	٨٧٧٦٧٧	١١٩٦	٧٦٩٤٦٢
الاجمالى	١٨٥٦٨ر٢٠٠	٦٨٥٣	١٦٨٧٤	١٠٥٦٥	١٠٧٢١	١١٣٥١	١٤١٩١	٨٩٢٨	١٣٣٠٠	١٨٩٠

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية ـ بيانات غير منشورة

جدول (٨) تطور صادرات الخضروات الطازجة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالجنيه المصرى

	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
بطاطس	٩٧٨٣١	٥٧٨٤٠٠٠	١١٣٠٧٢	١٨٨١٢٠٠٠	١٤٣٨٩٠	٢٢٧٤٣٩٢٩	٩٦٢٩١	١٧٩٢٨١٥٥	٢٨٧٦٢٤٥٤	١٥١٤٦٥
فول اخضر			٨٢	٢٢١٨٩	٤٢	١٤٩٥٩	٣٥٩	١٧٢٣٠٧	٤٦٣	٢٦٢٨٢١
طماطم	٨٣١١	١٣٦٥٠٠٠	٤١٧٢	١٠٨٣٠٠٠	٢٠٥٦	٦٩٠٢٢٧	١٩٩٣	١١٣٦٤٢٧	٨٥٧٦	٢٩٧٧٤٥٤
قرنبيط	—	—	١٠	١٧١٠	٨	١٢١٩	٣٧	٧٤٦٣	٣٠٫٨	٩٣٤٠
حيار	١٠٢٤	٢٠٤٨٠٠	٢٤	٥٢٧٥	١٣	٣٣٩٨	١٧٢	٦٠٠٤٦	١٠٦٤	٤٩٤٣٧٩
كنب	—	—	٢٦	٥١٢٩	٣٠	٥٧٩٥	٨٤	١٤٧٣٨	٥٢٫٧	١٥٢٣٨
فاصوليا خضراء	٤٣١٩	١٢٣٠٠٠٠	٣٧٥٦	١٠٩٥٠٠٠	٦٦	١٩٨٣٥	٦٤٥٩	٢٥٠٤١٨٠	١٣٢٦٦٫٥	٥٨٦٥١٤٣
فاصوليا جافة	٧٤٧	١٧٢٠٠٠	٤	٢١٠٠٠	—	—	٨٫١	١٣٢٧	٢٫٨	٣٧٠
			٤٥	٨٠٢٣	٣٢	٩٢٣٩	١٣٣	٣٨١٤٣	٤٦٣	١٨٤٨١١
خرشوف	١٠٢٤	١٤٦٠٠٠	٦٦٤	٢٠٢٠٠٠	٨٢٠	٢٠١٢١٥	٩٠٣	١١٨٠٠٤	٠٠٠	٦٩٨١١٨
كوسة	٣٦	٥٠٤٠	٥٦	٨٣٤٣	٣٩	٤٥٢٩	٢٤٢	٥٥١٩٣	٥٫١	٧٩٥٢٩
فلفل اخضر	٧٠	٢٦٠٠٠	٩٠	٢٥٠٠٠	١٦	٦١٢٠	٣٤٤	١٤٤١٠٨	٣٥٦٫١	١٣٥٨٥٤
بنجر	—	—	٢	٢٦٧	٢	٢٢٥	٢١	٤٢٧٩	١٠	٢٦٤٨
بسلة خضراء	١٠٥	٣١٥٠٠	٤١	١٢٤٩٩	١٦	٤٣١٠	٤٩٠	٢١٥٠٣١	١١٧١٫٥	٥٣٨١٣١
فلفل حامى	١١٣٦	٢٨٤٠٠٠	٩٧٨	٢٥٦٢٥٦	٩٥٥	٣٦١١٤٥	٩٠٩	٢٥١٦٩٤	٦٥١٫٥	٢١٠٣٣٩
جزر اصفر	١١٢٥	١٤٦١٥٠	١٣	١٧٥٧	٤٧٨	٦١١٨	٦٫٠	٢٤٧٤٦	٩٧	٣٥٩٨٥
بامية خضراء	٤٣	٢١٥٠٠	٣٦	١٨٥٣٤	١٫٦	٤٦٦	١٥٩	٨٨٨٧٩	١٩٨	١٤١٧٦٦
بطاطا	٢٩٩٦	٢٨١٤٠٣	٢٥٤٦	٣٩٤٠٤٧	٣٥٦٠	٥٢٠٩٢٨	١١٧٤	٨٨١٣٣١	٢١٣٢	٨٥٠٧٤٨
خضروات اخرى	—	—	٧١٩	٢١٢٧١٩	١٢٨	٠١٥٠١١	٢٢٦	٤٦١٣٠	٤٥٠٫٩	١٥٩٢٩٤
الاجمالى	١١٨٩٨١	٩٩٥٢	١٢٦٣٣٦	٢٢١٨٧٠٠٠	١٥١٦٨١	٢٤٦٣٣٨٢٩	١١٤٣٨٧	٢٣٨٤١٨١٤	١٨٣٣٠٤٫٣	٤١٤٢٤٤٢١

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية — بيانات غير منشورة

جدول (٩) تطور صادرات الفاكهـــــه

من ١٩٧٨ حـــتى ١٩٨٢

القيمة : بالجنيه غرب ـ عدا الاجمالى بالالف جنيه
الكمية : بالطن

	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة
البرتقال	٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٦٢	١٤٤١٠٠٠٠	١٠٩٤٢٠	١٧٢٣١٣٢٧	١١٣٧١٩	٣٢٩٨٠٠٤٦	١٠١٢٥٧	٣٦٨٣٥٠٧٨
يوسفى	٢٣٥	٥١٠٠	٨٣١٦	١٢٣٢٤٩٠	٤٢	١٠٤٩٦	٣١٠	١١٥٠٣٠	٢٩٤	١٢٥٠٠٦
ليمون حلو	—	—	٥٨	٢٥٨٢٦	٧٠	١٧٢١٩	١	٦٦٨	—	—
رمان	٢٣٩	١٣٥٦٠٠	٥٠٩	٢٥٠٠٠٠	١٦	١٠٨٧٧	٢٢١	١٢٠٢٥٧	٥٤٥	٢٣٦١٣٩
بلح	١٧٧	٥٢٩٤٥	٢٩٧	١٩٦٧٢٤	١٣٠	٩١٠٨١	٢٠٣	١٤٣٤٦٨	٥٠٧٫٧	٣٦٧٤١٧
جوافة	٦٨	٢٨٥٦٠	١٦٤	٧٠٠٩١	٥	٣٠٩١	٣١٤	١٨٧١٤١	١٣٩٧٫٥	٨٠١٩٥١
مانجو	١٠٣	٢٣٠٠٠	٤٧٢	٢٢٤٠٠٠	٧	٥٦٢٤	١٠٦	٢٢١٩٧٤	٤٣٧٫٧	٩٩١١٥١
ليمون حامض	٢٨٥	٦٩٠٠٠	٤٩١	١١٨٠٠٠	٤٤٩	٩٢٧١٢	٤٥٧	١٨٥٧١٩	٧٠٨	٣٤٠٤٠٨
عنب	٣٠	٢١٠٠٠	٧٦	٤١٠٠٠	٩٧٣	٢٤٤٥٥٠	١٠٦	٢٣٤١٢	٩٣٫٥	٦٤٢٥٢
جريب فروت	١٣٥	١٢٠٠٠	١٠٠	٢٢٦٤٢	٨٥٠	١٧٢٦١٦	٤٦٦	٩٥٢٤	٧٥٠	١٢٦٢٤٢
بطيخ	٢٢٥٣٨	٣٠٧٠٠٠٠	١٠٤٥٩	٣٠١٠٠٠٠	٧٦١٥	٢٥٧٩١٢١	١٠٩١٥	٢٨٦٣٥٤٠	٧١٤٨	٢٧٢٥٤٨٩
نسام	١٥	٢٥٠٠	٢٣	٣٣٨٣	٢٢	٢٧٢٨	٩٧	٢٦٣٧٣	٩٠	٤٤٦٤٥
كمثرى	٦٫٥٨٧	١٩٣٤	٤٢	١٩٧٠٤	٦٫٤	٢٢٨٥	٦٤٫٣	١٣١١٣	١٥	١٠٠٨٩
مشمش	—	—	١١٫٣	٥٢١٣	٥٫	٢٥٨	٣٥٫٦	٢٢٤٥٩	٢١٨٫٥	١٧١٥٥٤
برقوق	—	—	١٫١	٦٦٦	١	٨٠٧	٧٠٫٩	٧٠٤٦٥	٤٣٫٥	٤٣١٢٩
فراولة	٩٫٤٨٥	١٥٠٧	٣٫٥	٣٥	—		٠٫٥	٥٢٩٠		
				١٠٨٥٥٠	١٠٠٠	١٠٨٢١	٤٨١٫	٩٧٧٢٧	٧٨٤٫٨	١٨٧٩٥١
الاجمالى	١٥٦٧٤٨	٢٤٣١٢	٩٥٢٣٥	١٩١٧١	١٢٠٠٠٣	٣١١٤٨	١٢٧١٩٢	٣٨١٩٦	١٢٤٣٠٣	٤٣٦٩١

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية ـ بيانات غير منشورة

جـدول رقم (١١)

تطور اسعار القطن الامريكى متوسط التيلة (منفيس) فى بورصـــة ليفربـــول

السنة	US-cts/lb
١٩٧٥	٦٠ر١٥
١٩٧٦	٨٠ر١٥
١٩٧٧	٧٥ر٥٢
١٩٧٨	٧٢ر٦٠
١٩٧٩	٧٧ر٢٣
١٩٨٠	٩٧ر٧٦

المصدر : دلال محمود مصطفى (دكتوره) استخدامات نظريات الميزه النسبية فى الدول النامية ـ بالتطبيق على القطن المصرى ومنتجاته ـ رسالة دكتوراه ـ كليـــة الاقتصاد ـ برلين ١٩٨٣ .

جـدول رقم (١٢)

تطور اسعار القطن المصرى طويل التيلـة (جيز ٧٠) فـــوب اسكندريـة

السنـــة	US-cts/lb
١٩٧٥	١٢٤ر٣٩
١٩٧٦	١٣١ر٦٥
١٩٧٧	١٤٣ر١٩
١٩٧٨	١٣٣ر٨١
١٩٧٩	١٤٨ر٣٤
١٩٨٠	١٤٨ر٤٦

المصدر : نفس المصدر السابق .

جـــدول رقم (١٣)

النموذج السعـــرى للبرتقـــال المصـــرى

الرسوم والتكاليف / الدول	فنلندا ـ دولار ـ طن	الدانمارك ـ دولار ـ طن	فرنسا ـ دولار ـ طن
سعر الطن فوب	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
نولون الشحن	٥٤٥	٥٤٥	٥٤٥
التأميـــن	٣ (١٪)	٣ (١٪)	٣ (١٪)
سعر الطـــن	٨٤٨	٨٤٨	٨٤٨
الجمـــارك	١١٢ (١٣٫٢٪)	٣٢٫٥ (٩٫٦٪)	٣٢٫٥ (٩٫٦٪)
سعر الطن خارج المنطقة الجمركية	٩٦٠	٨٨٠٫٥	٨٨٠٫٥
مكسب المستورد	٦٧٢ (٧٠٪)		
سعر الشراء للطن من المستورد	١٦٣٢		
مكسب تاجر التجزئة	٤٩٠ (٣٠٪)		
سعر الشراء للطن للمستهلك المادى	٢١٢٢		

المصدر : دراسة عن الاسواق العالمية للبرتقال ـ مركز تنمية الصادرات ـ مارس ١٩٨٣ .

جـــدول رقم (١٤)

النموذج السعرى للبطاطس المصرية والمصدرة للســـــوق البريطانـــــى

	السوق البريطانى بالدولار للطن
السعـــر	١٥٠
نولون الشحن	٨٠
السعـــر	٢٣٠
التأميـــن	٥ر١
السعـــر	٥ر٢٣١
الجمـارك	٥ر٨
السعر خارج المنطقة الجمركية	٥ر٢٤٠

المصدر : دراسة عن صادرات البطاطس المصرية - يناير ١٩٨٣ - مركز تنمية الصادرات.

جدول (١٥) نسبة الكميات المصدرة من بعض المحاصيل الزراعية الى الكميات المنتجة فى مصر خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢

(نسب مئوية)

السنوات	البرتقال	البطاطس	الطماطم	الفاصوليا الخضراء	القطن الشعر	الارز المبيض	البصل	الفول السودانى
١٩٧٨	١٥ر٨	١٢ر٦	٠ر٠٣٧	٤ر٨	٣٠ر٣	١٠ر٢	٤ر٥	٥٠ر٨
١٩٧٩	٧ر١	١١ر٠	٠ر٠١٧	٣ر٤	٢٩ر٢	٢ر٦	٤ر٦	٢٤ر١
١٩٨٠	١١ر٩	١٨ر٨	٠ر٠٠٨	—	٣١ر٠	٥ر٨	٥ر٩	٥١ر٢
١٩٨١	١٢ر٦	٨ر٠	٠ر٠١٣	٦	—	—	—	—
١٩٨٢	٨ر٤	١٢ر٧	٠ر٠٣٢	٣٣ر٤	—	—	—	—

المصدر : جمعت وحسبت من دراسات مختلفة :

١ ـ بيانات مركز تنمية الصادرات ـ القاهرة

٢ ـ وزارة التخطيط ـ التقرير المبدئى عن الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنه الاولى ٨٢/١٩٨٣ من الخطة الخمسية

٣ ـ مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ ـ الاستيراتيجية العامة للتجارة والمال

٤ ـ مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ ـ الاستيراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى .

جدول (١٦) حجم الاسواق الخارجية لبعض الصادرات الزراعية عام ١٩٨٠

البيـــــان	العالـــم	مصـــر	نصيب مصر %
البرتقال (١) الكمية الف طن	١٨٥٥ر٠	٢٣ر٧	١ر٣
القيمة مليون دولار	٨٨٠ر٤	١٣ر٠	١ر٥
البطاطس (٢) الكمية طن	٤٧٣ر٨	١٢٣ر٢	٢٦
القيمة مليون دولار	١٣٦ر٧	٤١ر٤	٣٠ر٣
الطماطم (٣) الكمية طن	٥٢٠٦٠٠	٨٧٠	٠ر٠١٦
القيمة الف دولار	٤٧٩	٠ر٤٥	ـ
الفاصوليا الخضراء (٤) الكمية طن	١٣٦٧٠	٥٧٦٢	٤٢ر٢
القيمة الف دولار	٢٦٣٤٩	١٠٢٦٦	٣٩ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من دراسات عن الاسواق الخارجية ـ مركز تنمية الصادرات ـ القاهرة

(١) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهى المانيا الغربية ـ فرنسا ـ الدانمارك ـ فنلندا السعودية

(٢) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهى المملكة المتحدة البريطانية ـ والمملكة العربية السعودية

(٣) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهى المانيا الغربية ـ فرنسا ـ السعودية

(٤) تمثل واردات السوق الهولندى فقط .

جدول (١٧) : متوسط انتاج الفدان فى مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة باعلى رقم قياسى انتاجى امكن تحقيقه عالميا ، وعدد مرات مضاعفة انتاجية الفدان من المحاصيل قياسا

المحصول	متوسط مصر وحده / فدان (١٩٧٨)	اعلى رقم انتاجى عالمى وحده / فدان (عام ١٩٧٥)	عدد مرات مضاعفة المحصول
القمح	٩ر٨١ اردب	٦ر٤٠ اردب	١ر٤
الذرة الشامية	١١ر٩ اردب	٦ر٦٣ اردب	٥ر٣
الارز	٢ر٤٥ ضربة	٦ر٢ ضربة (خلال موسم نحو ١٢٠ يوم)	٢ر٥
الذرة الرفيعة	١٢ر٣ اردب	٦ر٦٤ اردب	٥ر٣
قصب السكر	٣٨ر٢ طن	٦٣ر٠ طن	١ر٦
فول الصويا	١ طن	٣ر١ طن	٣ر١

المصدر : سيد جلال (دكتور) انتاج البلاد من المحاصيل الرئيسية والعوامل المؤثرة فى نموه - ندوة الامن الغذائى - ديسمبر ١٩٨٢ - القاهرة .

جدول رقم (١٨) تطورا اسعار تصدير الخضر والفاكهه فوب عن طريق ميناء القاهره الجوى لاسواق الدول العربيه خلال الفترة ٢٤ ـ ٣١/ ٣/ ١٩٨٣

دولار / طـن

السلعه	بدايه الاسبوع	نهايه الاسبوع
الطماطم	٦٠٠	٢٠٠
الفاصوليا الخضراء	٢٠٠ ـ ٧٥٥	٢٠٠
الفول الاخضر	٦٠٠	٢٠٠
البسله الخضراء	٥٥٠	٣٠٠
الجزر	٤٠٠	٢٠٠
الفلفل الاخضر	١٠٠٠	٦٠٠
الفلفل الحريف	٦٠٠	٣٠٠
الخس	٣٠٠	١٥٠
الكوسه	٦٠٠	٣٠٠
القلقاس	٤٣٠	٢٠٠
الفراوله	٣١٠٠	١٠٠

المصدر : الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات .

المراجـع:

أولا : مراجع باللغة العربيـــة :

١ـ دكتور حسين محمد صالـــح : محاضرات فى الطلب على السلع الزراعية مذكرة داخلية رقم ٨٣١ ـ معهد التخطيط القومـــى ، ١٩٨٤ .

٢ـ دكتور حسين محمد صالـــح : محاضرات فى عرض السلع الزراعية مذكرة داخلية رقم ٨٣٢ ـ معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤ .

٣ـ دكتور حسين محمد صالـــح : أثر التسويق التعاونى على صادرات بعض المحاصيـــل الزراعية فى جمهورية مصر العربيـــة ـ المؤتمـــر الاول للتصـــدير ـ ١٩٨٥ .

٤ـ دكتور بركات الفرا ، دكتور حسين محمـــد صالـــح : الفاقد من الانتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة ـ مذكرة خارجية رقم (١٤٠٩) معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨٥ .

٥ـ دكتور سعد طه عـــلام ، حسين محمد صالح : دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية ، مذكـــرة خارجية رقم (١٠٨٤) معهد التخطيط القومى .

٦ـ دكتور سعد طه عـــلام : السياسات السعرية والداخلية الزراعية ، مذكرة داخليـــة رقم ٢٥٦ معهد التخطيط القومى .

٧ـ دكتور رجـاء عبد الرسـول : السياسات السعرية والداخلية الزراعية ، مذكرة داخليـــة رقم ١٦٨ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧١ .

٨ـ دكتور يوسف والـــــى وأخـــــرون : استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينيات ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ـ ٦ـ٨ مايو ١٩٨٢ .

٩ـ دكتور محمود عبد الحى : مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى ـ مذكرة خارجيـــة رقم ١٣٨٧ ـ معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨٤ .

الهيئات والوزارات:

١ـ معهد التخطيط القومـــى : تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى ـ قضايـــا التخطيط والتنمية رقم ١٣ ـ يوليو ١٩٨٠ .

٢ـ معهد التخطيط القومـــى : التنمية الزراعية ـ ماضيها وحاضرها ـ قضايا التخطيـــط والتنمية رقم ١٤ ـ ١٩٨٠ .

٣- وزارة التخطيـــــط : الاستراتيجية العامة للتجارة والمال - المجلد الثامن من مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧ أغسطس ١٩٨١ .

٤- وزارة التخطيـــــط : الاطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصاديـــــة والاجتماعية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧ - الجزئـــــين الاول والثانى ١٩٨٢ .

٥- وزارة التخطيـــــط : التقرير المبدئى عن الآراء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى ١٩٨٢/٨٣ من الخطة الخمسية أغسطس ١٩٨٢ .

٦- وزارة التخطيـــــط : الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى - المجلد الثالث من مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧ أغسطس ١٩٨١ .

٧- وزارة التموين والتجارة الداخلية : مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها فبراير ١٩٨٣ .

٨- وزارة الاقتصـــــاد : دراسات مركز تنمية الصـــــادرات .

ثانيـــا : مراجع باللـــغة الالمانيـــة :

1. Hussein Saleh, Strukturelle veränderung der ägyptische zahlungshilanz; Entwicklung, probleme, ursachen und Möglichkeiten ihrer verbesserung-dergestellt unter berucksichtigung der Rolle des Agrarsektors Diss: DDR, Berlin, 1983.

2. Dalal Mahmoud: Die Ausnutzung komparativer vorteile in Entwicklungslandern- unter sucht am Beispiel des Aupenhomodels Agyptens mit Bawm- wolle und Baumollerzeugnissen. Diss., DDR, Berlin, 1983.

3. Grote, G./Schulmeister, D.: Plannung der sozialistischen Aupenwirtschaftsbe- ziehungen, Verlag Die wirtschaft, Berlin, 1979.

ثالثا : مراجع باللغة الانجليزيـــة :

1. Grote, Gerhard, Comperative advantages in foreign trade, INP, Cairo, 1980.

2. Food And Agriculture Organization of the United Nation; Trade Yearbook.

Summary and Conclusions

The development of agricultural exports is an essential factor for generating stable sources of foreign exchange which are necessary for financing the social and economic development in A.R.E. This study aims at clarifying the possibilities of developing agricultural exports given present conditions in the fields of production, consumption, and internal and external marketing.

The study contains four chapters in addition to the introduction and conclusions. Chapter I presents the stages of the export process of agricultural commodities i.e production, collecting and packing, transport, storage and promotion stages. Chapter II is concerned with studing the development of the traditional agricultural exports such as cotton, rice, onion and garlic and the non traditional agricultural exports: vegetables, fruits, aromatic and medical plants and flowers over 1960-1982/83. It was evident that the agricultural export value has taken an upward trend: it increased from 143.6 millions LE in 1960 to 405 millions in 1982/83. This increase in the value of exports can be traced back to the world market price rise for export crops and to the repeated devaluation of the ponnd exchange rate, in spite of the decrease in export quantities.

Chapter III attempts to expose the factors which constrain the growth of agricultural exports. They include the weakness of the competitive position of Egyptian agricultural exports, the tendency to export the residual of production after meeting domestic demand, the tendency of domestic consumption rates to exceed rates of domestic production, the inefficient agricultural policies of prices, incomes, and internal and external markting and the deterioration of agricultural industrialization programmes, the inability to open new markets or even to keep the traditional ones, the increase of marketing costs in general and shipping costs in particular, the rise in the agricultural wastes in the different stages, the imposition of exports taxes, the multiplicity of export procedures, the unavailability of insurance facilities to the export process, and the lack of sufficient coordination between the different institutions of production and internal and external marketing.

Chapter IV presents the suggestions for promoting Egyptian agricultural exports they include:

1. The expansion in the area cultivated with export crops especially vegitables and fruits in the new land and taking advantage of economies of scale in the large areas through increasing productivity, improving quality and decreasing costs.

2. Encouraging the Opening up of new markets for agricultural exports, while continuing to promote traditional markets, reviewong the commodity structure of agricultural exports, diversifying exports, and paying more attention to the exports to the EEC and the general and particular advantages made available there. Also special attention has to be given to increasing exports to the Arab Oil Producing Countries, the African Countries. Grate Care should given to the fulfilment of export contracts with the traditional markets.
3. Agricultural exports can be doubled by decreasing the agricultural Crop Wastage in different stages and through using up-to-date methods in production, harvesting collection, packing, transport and storage.
4. The reduction at marketing costs in general and shipping costs in particular, which surpass in same commodities the export price Fob. In addition improving and simplifying transport services.
5. Agricultural industrialization helps not only to developing export revenue, but also to stabilize it. On the other hand industrialization may increase agricultural producer prices and reduce wastage in the different stages from production till exportation.
6. Specific difficulties have to be overcome by following specific suggestions:

a) Improved facilities should be given to the financing of export processes through the Egyptian export bank.

b) Simplifying the payment procedures of the non-traditional exports and the drawback procedures espicially in connection with importing packing materials.

c) Relaxing export procedures which include control on export, customs procedures and studing the possipilty of decreasing export taxes.

d) Supporting the information system and World market studies, indentifying the conce. ssions and preferences made available in EEC market and making such information accessible to exporters and researchers.

e) Fostering cooperation among ministries of agriculture, supply, economy & fareigntrad. Transport & Communications and planning. Moreover some strategy for agricultural export promotion has to be formulated in line with the national strategy and export targets.